

المنشور

العدد ٩ - آب/أيلول ٢٠٠٧

التجمع اليساري
من أجل التغيير



ديمقراطية



حرية



سيادة



دولة القانون

اعتبال وليد عيدو، ص ١٥
اليسار الفلسطيني، ص ١٦
حقوق الفلسطينيين في لبنان، ص ١٧
ملف الحركة العمالية (إيران - مصر - الإمارات)، ص ١٨
نعم، نناضل من أجل الاشتراكية، ص ٢٢

دروس من تمّوز، ص ٤
"عمّرها"، وما كانت تعمر، ص ٩
الكهرباء والضاحية، ص ١٠
المتقف والكحة، ص ١١
التحرر الجنسي في لبنان، ص ١٢

ما بعد حيفا، ما قبل غزة

فقد أدى فرض الولايات المتحدة حصاراً على الفلسطينيين، عقاباً لهم على اختيارهم لنهج المقاومة بانتخابهم لحماس، بالتزامن مع تسليحها ميليشيات فتح والدحلان لإشغال مواجهة عسكرية داخلية، أدى إلى احتقان شعبي عارم لم يجد له متنفساً، في ظل غياب أي أفق سياسي أو خطاب يعيد الأولوية لمقاومة الاحتلال ويوضح مسؤوليته عن معاناة الشعب الفلسطيني، وبعد أن أثبت نظام المحاصصة فشله المتكرر بحل الأزمات، إلا بحرب داخلية في غزة أدت إلى انفصال القطاع عن الضفة الغربية.

هذا التشنج الذي سيطر على الساحة الفلسطينية أتاح لمحمود عباس الهجوم على المقاومة وإصدار الأمر بنزع سلاحها، طارحاً نفسه كشريك في المشروع الأميركي في المنطقة ومستفيداً من الدعم السياسي والمالي والعسكري للإدارة الأميركية لمصادرة القرار الفلسطيني والسيطرة على حياة الشعب في الضفة الغربية.

أما في العراق، فالكارثة كانت أكبر، حيث تقف السلطة العراقية بوجه المقاومة متذرة بالدفاع عن شرعية الدولة وديمقراطيتها. وفي المقابل، لم تجد هذه السلطة أي تهديد لشرعيتها يتأتى عن المجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال الأميركي والشركات الأمنية الإسرائيلية العربية المشتركة بحق الشعب العراقي. كما لم تجد هذه السلطة ما يستدعي المواجهة والاستهجان حين انتشرت فضائح سجن أبو غريب وأخبار التعذيب والإهانة التي تعرض لها السجناء فيه، لا بل قررت مكافأة الاحتلال على فعلته بإقرار قانون النفط الجديد الذي يعتبر مقدمة لسرقة الاحتلال الأميركي لنفط العراق تلاه قرار منع نقابة عمال النفط وملاحقة نشاطها بناءً على قانون من حقبة المقبور صدام حسين.

في ظل كل جرائم الاحتلال في العراق ولبنان وفلسطين، نجد الأنظمة العربية تطلق مبادرات السلام وعروض التطبيع مع إسرائيل مقابل حصولها على لقب "دول الاعتدال في الشرق الأوسط" كصك براءة يضمن لها البقاء في السلطة، وفي مقابل إبرام بعض صفقات الأسلحة التي سمعنا عنها مؤخراً، والتي لن تستخدم إلا لزيادة قمع الشعوب العربية.

للجيش اللبناني وانتشار منظمات ميليشياوية رديفة للأجهزة الأمنية كميليشيات تيار المستقبل و"أنصار الجيش" وشركات الأمن "الخاصة"، ومن خلال تطبيق حالة الطوارئ غير المعلنة التي تجلت في كثافة الحواجز الأمنية التي يشارك فيها عناصر من فرع المعلومات تماماً كما كان يحصل في زمن الوصاية السورية.

يتوافق هذا مع تبني القوى الأمنية للنهج الأميركي المطبق في العراق وأفغانستان في التعاطي مع الأحداث الأمنية. فبعد أحداث نهر البارد، الذي كان مسببها الرئيسي مغامرات سعد الحريري الميليشياوية، لم يجد الجيش أي حل سوى تدمير المخيم على رؤوس قاطنيه.

استغلت السلطة هذه الأزمة لإرساء جو من العنصرية الفجة لتقسيم الطبقة العاملة في لبنان، كما تعمّدت إطالة الأزمة لخلق جو من الرعب وعدم الاستقرار الأمني أدى بالمواطنين إلى القبول، لا بل المطالبة، بإرساء نظام عسكري شبيه بالأنظمة العربية الأكثر قمعاً. وبما أن السنيورة بات شريك بوش بالحرب المزعومة على الإرهاب، وصلت الوقاحة بالأخير إلى الإعلان عن تجميد أموال "كل من يعارض حكومة السنيورة ويهدد استمرارها" بإشارة واضحة إلى نية الولايات المتحدة إنشاء نظام دكتاتوري موال لها في لبنان.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد بدأت تأثيرات هذه الهجمة الإمبريالية تلقي بظلالها على حياتنا اليومية بعد أن أدت سياسات السنيورة الاقتصادية، التي تهدف إلى تأمين متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، إلى ارتفاع رهيب في أسعار السلع، وتهديد خطير لحقنا بالضمان الاجتماعي والطبابة والتعليم والأمان الوظيفي، وأخيراً أدت هذه السياسات إلى انقطاع متوحش في التيار الكهربائي عن معظم المناطق السكنية، ماعدا بيروت الإدارية حيث الشركات والفنادق.

بعد كل هذه الهجمات التي تستهدف الحقوق والمكتسبات، لم يبقى لدى السلطة سوى متابعة الهجوم الوقح على المقاومة، مطالبة بنزع سلاحها بحجة الدفاع عن شرعية الدولة وديمقراطيتها. مفهوم الديمقراطية الأميركية وحربها المزعومة على الإرهاب لم يسلم منه الداخل الفلسطيني.

مع حلول الرابع عشر من آب ٢٠٠٧ يكون قد مرّ عام كامل على توقف المعارك التي انطلقت في الثاني عشر من تموز ٢٠٠٦. ثلاث وثلاثون يوماً برهنت خلالها المقاومة أنها الوسيلة الأنجع، لا بل الوحيدة، القادرة على حمايتنا من الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف أرضنا وحياتنا. فقد تخطى أداء المقاومين في معارك تموز وأب ٢٠٠٦ كل التوقعات بعد أن أربك آلة الحرب الإسرائيلية وشلّ حركتها وانتصر عليها أخيراً رغم أنف بوش ومجلس الأمن وأذنان الإمبريالية في العالم العربي ولبنان. إلا أن هذا النصر الاستراتيجي، على أهميته، لم يمهّد حربنا المستمرة منذ ما قبل ١٩٤٨ مع العدو الصهيوني، ولم يشكل سوى صدعاً صغيراً في حائط الهجمة الإمبريالية على المنطقة. فشل حركات المقاومة على هذا الصعيد يكمن في نظرتين مختزلتين للصراع الدائر في المنطقة وفي عدم وجود برنامج مقاومة واضح يطال مختلف الأصعدة والمستويات في هذا الصراع. اختزال صراعنا ضد الكيان الصهيوني بمنظور ديني أو قومي أو عرقي يخفي حقيقة أن حربنا ضد إسرائيل هي حرب ضد الإمبريالية، هي حرب من أجل حياة أكثر عدالة وحرية وكرامة. وان كان هذا النوع من الاختزال يضعف المقاومة، فاختزال صراعنا ضد الإمبريالية بحربنا مع الكيان الصهيوني يشكل النكسة الأكبر في فكرنا المقاوم.

ما جرى بعد الرابع عشر من آب ٢٠٠٦ يشكل الدليل القاطع على تلك الحقائق. فصدور القرار ١٧٠١ الذي وضع المقاومة وتحركاتها تحت رقابة جوية وبرية وبحرية للأمم المتحدة، الأداة الأبرز بيد الولايات المتحدة الأميركية، والذي أرسل الجيش اللبناني إلى الجنوب ووضع في حالة دفاع عن العدو الإسرائيلي، يشكل الهزيمة السياسية الأولى للمقاومة.

توالي الأحداث كان أخطر وأشد وطأة. فقد عمدت السلطة اللبنانية، بمعاونة السعودية ودول عربية أخرى، إلى تسليح مجموعات سلفية لمواجهة المقاومة ونقل صراعها إلى الداخل من جهة، ولتنشر وهم الحرب على الإرهاب وتبرير نشوء سلطة بوليسية قمعية من جهة أخرى. مظاهر السلطة الأمنية هذه وأدوات قمعها بدأت تظهر جلياً في لبنان من خلال زيادة موازنة التسليح

حقوق العمال ومصالح الطبقة العاملة ومواجهة الواقع الاقتصادي هي السلاح الأقوى للجم وصدّ الهجمات الإمبريالية على المنطقة.

العلاقة مع الإسلاميين من هذا المنطلق تكون في إطار النّدّ المقاوم وليس الملتحق، ومن هنا على اليسار، وبشكل أساسي ومباشر، أن يبني جبهة المقاومة الشعبية الثورية تغلب الصراع الطبقي المقاوم على المنطق القومي والوطني المحدود. اليوم، تدفع طبقة العاملة والطبقات المسحوقة ثمن الحروب وجزية الاحتلال والثمن الباهظ للسياسات الاقتصادية الملتحقة بالنيوليبرالية الأميركية والأوروبية، وهي من يدفع ثمن استسلام الأنظمة، كل الأنظمة، للإمبريالية. هذه المقاومة علينا أن نبنيها في إطار صراع الطبقة العاملة من أجل تحريرها من قيود الرأسمالية والإمبريالية بكل أشكالها، السياسية والاقتصادية والأمنية. فالممانعة هنا خيار أشبه بمن ينتظر الناس لتموت كي يبدأ بالبكاء. الآن كما كان سابقاً، لا مجال للممانعة، إما المقاومة أو التخاذل.

اليوم أصبح خيار بناء هذه المقاومة واجباً تاريخياً على اليسار. في تموز ٢٠٠٦، برهن اليسار قدرته على فعل ذلك، وخير مثال كان حملة صامدون التي بنت شبكة تعاضد طبقي وتضامن شعبي تمكّنت من ربح خيار المقاومة لدى أغلبية الشعب ومكّنت المقاومة من الانتصار على العدوان.

لا شرعية في ظل الاحتلال، إلا للمقاومة. ولا تحرير إلا بتحرر الطبقة العاملة ومقاومتها من أجل واقع آخر. شركاؤنا هم شعوب العالم وحركات المقاومة العالمية، لا الأنظمة. فتضالنا نضال عالمي ضد الاستغلال والقمع والفقر ضد الإمبريالية والرأسمالية أينما وجدت.

المنشور

بعد كل ما قيل، لا يجوز أن نستمر باجترار حلاوة نصر تموز العسكري في حين أن الإمبريالية لا تأل جهداً لمصادرة حقنا بالحياة الحرّة الكريمة. علينا في هذه المرحلة أن نتنبّه لعدة حقائق، ليس أقلها خطراً أن حالة اليسار لدينا تهازل الكارثة.

لقد برهنت نظرية "بناء الدولة"، وما يترتب عنها من ميوعة سياسية، فشلها الذريع في تحقيق التحرير والتنمية وفي تحسين حياتنا. وقد برهنت عقدتنا الـ "وطنية" في نظرتنا للصراع في المنطقة أنها أخطر ما يمكن أن يتهدد المقاومة.

التعامل مع هذا الواقع يتطلب النظر إلى حركات المقاومة ليس في معناها التجريدي أو الأدبي، بل كامتداد للحالة الثورية التي نشأت في المنطقة في اليسار، وعندما تخلى اليسار عن البندقية أتت الحركات الإسلامية لتحملها عنه وتجدد خيار المقاومة. فمشروع الخنوع والانهازم والتسليم بالأمر الواقع ليس هو خيار أغلبية الشعوب في المنطقة العربية، بل إن خيار المقاومة هو الخيار الديمقراطي الوحيد أمامها.

من واجب اليسار التاريخي والحالي أن يبدأ جدياً ببناء جبهة مقاومة ثورية تخترق في حركة المقاومة الناشئة في المنطقة. وهنا يمكن بناء التحالف مع الحركات الإسلامية المقاومة، على أسس مقاومة لا على أساس الالتحاق. فجميعنا يعرف أن الحركات الإسلامية، بالرغم من نجاحها في المقاومة العسكرية، لم تستطع حتى الآن أن تصنع مشروعاً يتخطى بديهيات المقاومة العسكرية ويقدر على إنتاج مقاومة على كل الجبهات المفتوحة مع الإمبريالية وخاصة الجبهة الاقتصادية. وإن كان بعض أقطاب اليسار يبحثون عن بنادق يقاومون بها الاحتلال والإمبريالية، فهذا هو السلاح:

وفي ظل هذا الاستهداف لمصالح العمال بشكل خاص، والفقراء بشكل عام، نجد اليسار العربي غائباً كلياً عن الساحة السياسية أو أنه موجود ومتواطئ.

في لبنان، لم يجد اليسار رداً على هذه الهجمة إلا باتخاذ موقف "وطني" أقل ما يوصف به أنه عنصري تجاه الفقراء. فقد رفضت معظم أحزاب اليسار اللبناني اتخاذ أي موقف، ولا حتى على الصعيد الإنساني، يدين المجازر التي ارتكبت بحق اللاجئيين في نهر الباراد. وفي حين كان من المطلوب من اليسار أن يوضّح أسباب الأزمة ويطالب بتحصيل السلطة مسؤوليتها عن هذه الأحداث والتحرير الطائفي التي استخدمته كسلاح في صراعها مع المعارضة، ومن خلال تسليحها لفتح الإسلام وحرمان اللاجئيين الفلسطينيين من حقوقهم المدنية والسياسة، أخذ يتبنى خطاب اليمين اللبناني إبان الحرب الأهلية، إذ نجده يحمل المسؤولية للاجئيين الفلسطينيين ويقف داعماً للسلطة في عنصريتها ضدهم، حتى وصل الأمر بالبعض إلى المجاهرة بعدم معارضتهم أن يحكم الجيش لبنان كون المؤسسة العسكرية مؤسسة "وطنية".

فأي فاشية هذه التي تبيع لمدعي الماركسية بتبني خطاب اليمين القومي اللبناني؟ وأي فاشية هذه التي تسمح لحزب يساري أن يقبع ساكناً أمام الكوارث الاقتصادية والمعيشية متحججاً بأولوية بناء الدولة؟

اليسار الفلسطيني لم يتعاط بغباء أقل مع الأزمة الداخلية، فقد غاصت أطرافه أيضاً في سجال عقيم حول بناء الدولة الديمقراطية، متناسية أن خمسين نائباً فلسطينياً، منتخبون ديمقراطياً، يقعون في سجون الاحتلال بتهمة عدم اعترافهم بسلطته.

دروس من تموز

مرّ عام على عدوان تموز؛ مرّ عام وكأنه بضعة أيام. كلنا نذكر الحرب إما بأجزائها الفردية والتجارب الشخصية أو في كليتها وتأثيرها على واقعنا اليوم. ليس بمقدرة أحد أن ينكر تأثير الحرب وقدرتها على إيقاف التاريخ. فما يأتي ما بعد الحرب تصنعه الأحداث التي تدير الحرب. اليوم نعيش امتداد عدوان تموز في واقعه الاقتصادي والسياسي، فما خلفه من دمار وتهجير وفقر وبطالة وهجرة ليس ببعض الأرقام نقرأها في الصحف، بل هي نقاط ارتكاز واقعنا اليومي.

باسم شيت

الانقسام الطبيعي في الشارع اللبناني هو انقسام طائفي وكون حزب الله حزباً شيعياً. تقرأ السلطة حزب الله وكأنه حزب يقتصر في سياسته وجمهوره على الطائفة الشيعية، ومن هنا فإن اللهجة السياسية تكمن أساساً في اختزال حرب الصيف الماضي إلى صراع ثنائي بين الطائفة الشيعية والسلطة الإسرائيلية. هذا هو المنطق ذاته الذي اتبعته السلطة الإسرائيلية في حربها على لبنان.

ولكن المشكلة في هذه المراهنة هي أن حزب الله لم يعد الحزب نفسه الذي نشأ في الثمانينيات من القرن الماضي. فهو، خاصة منذ التسعينيات، يصارع للتأقلم مع المجتمع اللبناني، وهو يتغير بنفسه ويفرض تغييراً في قاعدته الحزبية. هذا ما أدى إلى أن يهجن الحزب نفسه للتأقلم مع النسيج السياسي اللبناني.

حزب الله وخصائصه الطائفية

نشوء حزب الله لم يكن ضرباً عشياً في تاريخ لبنان، بل كان استجابة لواقع الثمانينيات من القرن الماضي. فمع نجاح الثورة الإسلامية في إيران وتراجع الحركة اليسارية والثورية في المنطقة العربية وازمحلال الحركة القومية، كان صعود التيارات الإسلامية هو الحدث الأبرز في الساحة السياسية الشرق أوسطية والعربية، خاصة بعد أن أعلن اليسار الستاليني نهايته عندما توقف عن الحراك الفكري والسياسي مع اندثار تجربة الاتحاد السوفياتي، وحيث لم تستطع أي من الأممية الرابعة (التروتسكية) أو التيار الستاليني الإجابة عن الأسباب التي أدت إلى سقوط تلك التجربة.

أما في خصوصية حزب الله اللبنانية، فإن العامل الأساسي الذي أدى إلى صعود الحزب نتج عن خاصية تاريخية في لبنان وعن أسباب مباشرة. الواقع التاريخي هو أن الشيعة في لبنان كانوا من الفئات المجتمعية الأكثر حرماناً. وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك وجود للثروة عند الشيعة، بل كانت

في الحروب، المعادلة واضحة. هناك سلطة ما أو جيش ما قرر الاعتداء على دولة أو شعب ما. هناك دبابات تقصف وطائرات تدمر. وهناك من يقاوم العدوان ويتصدى له. السؤال هنا بسيط جداً، أنت مع من؟ مع من يقصف ويدمر ويقتل الناس أو مع من يتصدى للعدوان؟ والانحياز لا يلغي حق النقد، فالدعم ليس مشروطاً بالنقد، بل إن النقد هو نتيجة للدعم. وعدم الانحياز هنا هو فعل غير إنساني، لأن كل من يسعى إلى ادعاء الموضوعية يكون قد أسقط، موضوعياً، كونه إنساناً.

هذا هو الامتحان الأول الذي سقطت فيه السلطة اللبنانية. فكانت، منذ اليوم الأول من الحرب تساند، في خطابها السياسي، العدوان الإسرائيلي متهمه المقاومة بأنها هي من أعلنت الحرب على إسرائيل!

التأكيد على هذا الموقف السياسي لم يأت من لبنان بل من إسرائيل التي دعمت الحكومة اللبنانية وبعض الشخصيات البارزة في قوى ١٤ آذار. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل جاهرت الحكومة بذلك، وعلى رأسها فؤاد السنيورة، من خلال لقاءها "كوندوليزا رايس"، بينما يقصف الطيران الإسرائيلي لبنان بقنابل وقذائف صنعت أميركياً. أداء الحكومة لم يقتصر على السياسة الفيشية (نسبة إلى حكومة فرنسا العميلة للنازية إبان الحرب العالمية الثانية) خلال تموز وأب ٢٠٠٦، بل تطوّرت ليعاقب النازحين والمواطنين بقطع الإغاثة عنهم، أملاً بأن ينقلب الشارع على المقاومة. وهذه السياسة ليست إلا تطبيقاً واضحاً وصريحاً لسياسة الحرب الإسرائيلية التي تتمثل بشكل بسيط في محاصرة المدنيين وجعلهم رهائن، ثم البدء بتصفية الرهائن، واحدة تلو الأخرى، إلى أن ينقلب الشارع على المقاومة ويقف ضدها.

ولكن، لماذا فشلت الخطة؟ المراهنة الإسرائيلية ومراهنة السلطة على انقلاب الشارع ضد المقاومة يعتمد بشكل أساسي على اعتقاد خاطئ بأن

طائرات جيش الدفاع الإسرائيلي لم تكن تقصف المباني والطرق في خصوصيتها الموضوعية، بل كانت تدمر وتصنع حقائق اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتصقل ثقافة جديدة في المنطقة عامة ولبنان خصوصاً. فتأثير الحرب، والحرب نفسها، لا يقاس في كمية البنى التحتية والمباني المدمرة فقط، بل أيضاً في دلالتها السياسية والاقتصادية وتأثيرها في صناعة تاريخ المنطقة ولبنان.

إذا، فالحرب، ولو كانت تحمل معادلة بسيطة في تجريفها للواقع ووضعها في قالب صدامي مباشر، لا تقتصر فقط على الأسلحة، بل تعتمد وبشكل أساسي على الصراع السياسي والإعلامي والاقتصادي والشعبي الذي يواكبها.

لم يكن باستطاعة جيش الدفاع الإسرائيلي خوض الحرب من دون عناصر ذلك الجيش. ولم يكن بإمكانه قصف أي شيء من دون أن تكون لديه أسلحة وطائرات ودبابات. ولم يكن لينفذ أي عملية حربية من دون رأسمال ومساعدات وتمويل. فالحرب حين تجرّد إلى شكلها العسكري البحت، تصبح خاوية من المعنى، أو، كما يسميها البعض، "عشبية". ولكن، من أهم ما علينا الانتباه له هو أن لا رأسمال ولا جنود ولا طائرات أو دبابات تأتي من منطلق عشبي، بل هي تأتي في إطار صراع سياسي واقتصادي وترجمة هكذا صراع عندما يستحيل حسمه من دون اللجوء إلى العنف.

الحرب هي حالة سياسية بامتياز، فلا يمكن هنا الهروب من واقعها السياسي لوضعها ضمن قالب إنساني بحت. فوراء الإنسانية يقبع صراع فتح على كل الجبهات. ونحن لا يمكن لنا أن نخرج الرصاصة من الجسم قبل الاعتراف أولاً بأن هناك رصاصة. الإنسانية هي أن ننظر إلى المأساة ومسبباتها، وليس بكونها نتيجة طبيعية للحياة. فعندما يُقتل الناس هناك من يقتلهم، وعندما يُهجر مئات الألوف هناك من يدفعهم إلى الهجرة والنزوح، وعندما يُفقد إنسان عمله هناك من يطرده من العمل.

السبب الآخر، والمساهمة الأكبر في صياغة الانقسام الطبقي وعلبته على الانقسام الطائفي، هو السياسات النيوليبرالية لحكومات الحريري المتتالية بعد اتفاق الطائف. هذه السياسات، من ضرائب على القيمة المضافة وتثبيت الحد الأدنى للأجور وكذلك مسيرة إعمار "سوليدير" هي التي وسّعت الهوة بين الفقراء والأغنياء.

قد يتباهى بعض مبشري النيوليبرالية أن مسيرة الإعمار كانت الأهم في بناء مجتمع السلم في لبنان، ولكنهم يتناسون تأثير هذه السياسة على غالبية السكان. "سوليدير" بوجودها كمدينة مال أو كمرکز للرأسمال أدت إلى رفع الأسعار في بيروت بشكل عام، مما دفع الكثيرين خارج المدينة ونحو الضواحي. ومع اشتداد أزمة السكن، أدت أيضاً إلى تحوّل عدد من المناطق إلى مناطق مختلطة طائفيًا وإن بنسب ضئيلة، كما خلقت علاقات ومصالح اقتصادية مباشرة تتعدى مفاعيل النظام الطائفي. أمّا اختلاط أماكن العمل، فقد ساهم في تظهير صراع يعتمد أساساً على مصالح طبقية تطفى على المصالح الطائفية.

لكن قصور اليسار عن ترجمة ذلك وعن بناء حركة عمّالية تستطع خرق النمطية الطائفية لنظام انتهت مسوغاته وجذوره الاجتماعية والاقتصادية، هو الذي منع هكذا انقسام طبقي من أن يتبلور في حركة تؤسس لصراع سياسي مباشر ضد النظام والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية.

ومن أكبر البراهين على القصور كانت تظاهرة ١٠ أيار ٢٠٠٦، التي حشدت جمهوراً لا مثيل له على مستوى التحركات المطالبة. كان يمكن لليسر البناء على التحرك لمقاومة باريس ٢ وسياساتها الاقتصادية في حركة تستطيع انتشال الشارع من مفاعيل النظام الطائفي وأسياد النظام الطائفي.

هنا، بدل أن يكون فاعلاً في الدفع نحو صراع سياسي ذو امتداد طبقي عمّالي، بدا اليسار وكأنه ينتظر الشارع "ليستقيم" عن الواقع الطائفي نحو الصراع الطبقي ومن ثم يتدخل. العقلية السائدة لدى اليسار التقليدي هي عقلية قيادية فوقية لا تنظر إلى قواعد الحركة وتقف في وجه بناء قيادة سياسية ديمقراطية للصراع الطبقي. وهنا، فإن انتفاضة الشارع غير المعلنة ضد الطائفية لم يتم اقتناصها أو البناء عليها. والمشكلة أن الهمّ الأساسي لدى اليسار هو بناء الدولة وأجهزتها أكثر من همّ بناء الحركة!

ولكن مع ذلك لم تكن هذه الانتفاضة عبثاً، بل تبلورت في حرب تموز. إن شعور التضامن الشعبي مع ضحايا العدوان الإسرائيلي يبرهن عن شعور عارم مناهض للطائفية. هذا الشعور العارم لم يكن نتاج الحرب نفسها بل شكّلت الحرب الظروف المناسبة لترجمته بالوحدة في النضال ضد العدوان.

السلطة لتبرر تهرّبها من المقاومة بتبني حزب الله كمقاوم الوطني الذي يقاوم باسم السلطة نفسها. كل هذه الأسباب وضعت الحزب في دوره المقاوم خارج الفلك الشيعي خاصة وأن حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي كانت قد فشلت في تحقيق الانتصارات الكبيرة، بينما تمكّن الحزب من صنع انتصارات مهمة على الجيش الإسرائيلي، ما أعطاه بعداً عربياً ولبنانياً أكبر من محيطه.

هذا الدور أنتج تناقضاً أساسياً في خطابه السياسي الذي تبني ذلك التقيؤ الذي يحميه سياسياً على المستوى الداخلي والعربي ويجعل من خطابه السياسي أكثر ملاءمة للساحة السياسية المحلية فأصبح يخاطب جمهوراً أوسع.

الدليل الأساسي على هذه المكانة لحزب الله هو تحالفه مع التيار الوطني الحر، الترجمة أو الاعتراف الأساسي بلبنانية مكانته السياسية، وإن كان طرحه يتعدى المقاومة في نطاقها اللبناني إلى حركة تمتد في الشرق الأوسط والعالم.

كما فرضت حركات المقاومة ومناهضة الحرب حول العالم على حزب الله انفتاحاً سياسياً وفكرياً ورؤية أشمل لحركة المقاومة. فكلنا يذكر عندما قام نصر الله بدعوة الأخوة إلى "شافيز" الذي يمثل طابعاً مختلفاً في المقاومة. هذا الأمر جعل من حزب الله ذا مكانة إسلامية في واقعه الداخلي والتنظيمي ومكانة شعبية في إضفاء طابع الانتصار على تاريخ النكسات العربية وبعث الروح في حركة مناهضة الإمبريالية.

لكن هذا التناقض لم يجعل من حزب حزباً ثورياً. أصبح لدوره دلالة تقدمية، ولكنه لم يستطع بعد بلورة دور ثوري له، ومن المرجح أنه غير قادر على ذلك بسبب التناقضات التي تحكمه؛ ما بين تنظيمه الداخلي وقاعدته المرتكزة فتوياً من جهة، وخطابه وواجهته السياسية العامة. بما معناه أن تحوّل الحزب إلى حزب عابر للطوائف ذو مشروع ثوري يعني أنه عندها سينتهي عن كونه حركة شيعية تستمد قوتها من الحراك الفكري والديني الشيعي. المهم هنا هو أن الحزب لم يعد ذو دلالة شيعية فقط ليتمكن تأليب الشارع ضده طائفيًا. هذه المرهنة أثبتت أنها فاشلة من أساسها.

لماذا لم يقع الانقسام الطائفي؟

الطائفية ليست تعبيراً لكره الناس لبعضهم البعض بل هي في شكلها المجرد نظام يعطي امتيازات لفئة على أخرى. لكن الحرب الأهلية دفعت بكم كبير، إن لم يكن أغلبية الشعب، إلى الفقر والحرمان وألغت مفاعيل النظام الطائفي. الجوع لم يفرق بين مسيحي ومسلم، مما جعل الانقسام الأساسي في المجتمع انقساماً طبقياً وليس انقساماً طائفيًا. هذه هي الأسباب الأساسية التي تمنع الخطاب الطائفي من جعل الانقسام الأساسي طائفيًا.

هناك طبقة من العائلات الغنية وملأكي الأراضي. ولكن، مقارنة مع الطوائف الأخرى، كانت الأغلبية الساحقة من الفلاحين والعمّال في القطاعات النامية من الاقتصاد اللبناني.

بالإضافة إلى ذلك كان سعي الانتداب الفرنسي لمحاصرة الطبقة الوسطى من خلال تقسيم القيادة السياسية ما بين الموارنة والسنة والدروز. ففي عهد الاستقلال كانت المناصب العليا في الدولة تقسم ما بين ٤٠٪ للموارنة، ٢٧٪ للسنة، ٢،٢٪ فقط للشيعية (A N Hamzeh. In the Path of the Hizbullah (Syracuse University Press, ٢٠٠٤). وهذا الواقع بقي على حاله حتى اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في شكلها العسكري.

هذه الحقائق التاريخية وما ذكر سابقاً من اندثار للحركات القومية واليسارية في المنطقة وصعود الحركات الإسلامية، كلها شكّلت الظروف التاريخية، لكن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ٨٢، كان السبب المباشر في انطلاقة حزب الله كتيار إسلامي مقاوم للاحتلال.

لكن الظروف التي نشأ فيها حزب الله تغيّرت وفرضت عليه تغييراً في قاعدته وتوجهه السياسي العام. تخلى الحزب عن هدفه في إنشاء دولة إسلامية كهدف مباشر ووضعه في سياق تاريخي. وهو يبرر هذا التغيير كون الدولة الإسلامية لا تستطيع أن تنشأ من خلال فرضها بالقوة من قبل فئة ما على فئة أخرى، وكون الشيعة لا يزالون أقلية في لبنان وإن كانوا أكبر أقلية. أصبحت شروط نشوء الدولة الإسلامية بالنسبة لحزب الله نتيجة للخيار الحر والمباشر للأغلبية المطلقة في الشارع اللبناني. أي أن المسألة هنا لم تعد خياراً سياسياً أنياً بل أصبح سؤالاً يطرح في السياق التاريخي، أي عندما يصبح خيار الدولة الإسلامية هو الخيار المباشر لأغلبية الشارع اللبناني!

هذا يعني أن حزب الله تحوّل إلى تنظيم ليبرالي أو غير إسلامي. ففي الضاحية الجنوبية والقرى الواقعة تحت تأثير الحزب مباشرة، يُمنع مثلاً أي محل من بيع الكحول، ونعطي هذا المثل كدلالة بسيطة على التزام الحزب بالشريعة الإسلامية، وكذلك مسألة الحجاب ما تزال أساسية لدى الحزب، وتلفزيون المنار هو أكبر دليل على ذلك.

ما جعل الحزب يعيش هذا التناقض هو أولاً دوره في المقاومة وثانياً واقع لبنان المختلط وتغيير واقع المجتمع اللبناني بعد الحرب. دوره في المقاومة وضعه في قالب قومي وواقع مسار تحرر وطني لم يكن هو من بدأه. لكن إرث التحرر الوطني في المنطقة العربية، زيادة على حقيقة الاحتلال الإسرائيلي وانكفاء اليسار عن المقاومة ضد الاحتلال، وضعوا الحزب في خانة المقاومة الوطنية. هذا بالإضافة إلى حاجة

سياسات السلطة والحكومة التي كانت مناصرة للعدوان ومعادية للشعب. هذا هو الخطاب الذي مكّنها من حشد الدعم للمقاومة وأيضاً من أن تفرض نفسها في الموقف السياسي وأن تطفئ في حركيتها على الشارع، وإن ظلّ هذا مقتصرًا على بيروت. تمكّنت "صامدون" من ترجمة شعور التضامن وواقع المجتمع اللبناني بعد الحرب الأهلية (لا بناءً على ما كان عليه في ١٩٧٥) إلى حركة فعلية استطاعت أن تحمي ظهر المقاومة في صراعها ضد العدوان.

إن بناء حركة تضامن شعبي لا يأتي من خلال فعل الإغاثة البحث. الإغاثة كانت ضرورية ولكنها إن اقتصرنا فقط على الخدمة الإنسانية، فهي تفقد وقعها في المجتمع وقدرة الحركة على فرض نفسها على الساحة السياسية. هنا كانت أهمية الخطاب السياسي الواضح والاستقطاب السياسي وليس الإنساني البحث، وإن كان الدافع المباشر دافعاً إنسانياً. فالحملة في كيانها وتنظيمها شكّلت دافعاً أساسياً يضغط على المجتمع لأن يأخذ خيار التضامن بشكل فعلي ويترجمه من الشكل الإنساني البحث إلى شكله السياسي التغيير.

أما التضامن كفعل واقعي، فيعتمد بشكل أساسي على كيفية تنظيم الدعم هذا وتأطيره. هنا تكون مسألة التعاضد الطبقي هي أساس إنشاء الدعم الشعبي. لم يكن الأغنياء هم من فتحوا أبوابهم أمام النازحين، هم الذين أغلقوها بوجههم كما فعلت "سوليدير" والفنادق الفخمة، بل كان التضامن من الناس العاديين مثل النازحين أنفسهم. هنا يكمن قلب الحركة. فهذا التعاضد هو الذي مكّن الحملة من أن تجد في الناس حليفاً لها وجزئاً مكوّناً منها، لا باعتبارهم "فئة مستفيدة" أو "مجموعات مُستهدفة".

تمويل "صامدون" اعتمد بشكل عام على التمويل الشعبي. تم جمع الأموال من خلال آلاف التبرعات الصغيرة. وهنا يقاس التمويل بالمشاركين فيه، لا في كميته. حجم المشاركة هو ما يشكل حجم الالتزام في عملية التضامن.

وكما ذكرنا سابقاً، فالحملة بدأت باعتماد مفتوح، وتحوّلت تدريجياً وبشكل سريع إلى حملة شعبية تضم حوالي الـ ٦٠٠ ناشط ويصل جمهورها إلى الآلاف. لكن المفارقة هنا أن حوالي ٦٠٪ من المتطوعين في الحملة كانوا من العمال (راجع الدراسة حول تكوين "صامدون" على موقع الحملة www.samidoun.org). قدرتها التنظيمية والسرعة في التحرك اعتمدت بشكل أساسي على قدرة العمال على تنظيم العمل، فتناقلت خبراتهم لتشكيل الدافع الأساسي في التنظيم، أي تنظيم آليات العمل لتناسب مع ضرورات الحملة.

كان التنظيم مركزياً قاعدياً، والعمل أو التطبيق لا

وسط بيروت على الرصيف المحاذي لمبنى سيتي سنتر، وبدأوا بتركيب الشوادر وأجهزة الصوت وافتراش الرصيف تحضيراً لاعتصام مفتوح، احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتضامناً مع الشعب الفلسطيني ودعمًا لمقاومته ضد الاحتلال.

كان اختيار المكان والاسم امتداداً لتراث يعود إلى بضعة سنوات كانت إحدى محطاته الاعتصام المفتوح عام ٢٠٠٢ ضد حصار رام الله الذي احتلّ الساحة السياسية المحلية وكان محوراً أساسياً وركيزة في بناء حركة مناهضة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وركيزة في بناء اليسار كما نعرفه اليوم وركيزة أيضاً في بناء حركة مناهضة الحرب على العراق في العام ٢٠٠٣. الاعتصام المفتوح شكّل نمطاً جديداً في صناعة الحركات السياسية الشعبية وفي بناء حركة قاعدية تنظّم نفسها بنفسها وتسعى لفرض نفسها على الساحة السياسية بدل أن تلتحق بها.

وكذلك كانت حملة "لا للحرب لا للديكتاتوريات" التي تلت الاعتصام المفتوح والتي شكّلت الخطاب الأقوى سياسياً في صياغة مفاهيم المقاومة المدنية للحرب والاحتلال، وفرضت نفسها على الشارع اللبناني والعربي كحركة أساسية ومركزية في التيار المناهض للحرب. وكان الخطاب الأساسي الذي تحمله هو أن الصراع ضد الإمبريالية هو الصراع ضد الأنظمة الديكتاتورية التي تحكم المنطقة. اليوم، يبدو المشهد السياسي العام أوضح، خاصة بتحالف الطبقة الحاكمة العربية مع الإمبريالية، وهذا ما عبرت عنه حينها حملة "لا للحرب لا للديكتاتوريات".

حملة "صامدون" لا يمكن أن تنفصل في معناها وفي بنائها عن ذلك التراث. الأهمية الأكبر لصامدون هي أنها استطاعت تنظيم نفسها في ظل أصعب الظروف، ومن اليوم الأول للعدوان.

تحوّل الاعتصام المفتوح دعماً للشعب الفلسطيني في غزة إلى نقطة معلومات في وسط بيروت لتحويل النازحين إلى المدارس والملاجئ وأماكن التجمع. وفي نفس الوقت، كان يتم بناء الخطاب السياسي للحملة الذي يدعو إلى الدعم غير المشروط للمقاومة، ولكن نقدي، وذلك ضمن إستراتيجية سياسية لبناء "صامدون" كحملة دعم وتضامن شعبي تناصر المقاومة ضد العدوان من موقعها المقاوم، وإن بشكل مدني وشعبي وغير مسلح. وضمن هذا المسار، استطاعت "صامدون"، والتي كانت تعرف حينذاك بـ "مركز الصنائع للإغاثة" أن تتحول من حركة تضم حوالي الثلاثين شخصاً إلى حملة تضم حوالي ٦٠٠ ناشط وناشطة.

الخطاب السياسي الذي اعتمده "صامدون" هو تأكيدها أن دعم المقاومة في حربها ضد الاحتلال يبدأ بتشكيل شبكة تضامن شعبي ومناهضة

هذه الوحدة لم تكن أبداً نتيجة لسياسات ١٤ آذار بل كانت رداً عليها، والبرهان هو الحشد الجماهيري للمعارضة بعد الانتصار. الحشد كان نتاجاً لحركة التضامن الشعبي في الحرب وكان ردة فعل مباشرة ضد سياسات الحكومة الاقتصادية والسياسية التي تجلّت في أوضح صورها خلال الحرب واستخدام المساعدات (أي الحد الأدنى للحياة) كورقة سياسية. ومن يعتقد عكس ذلك كان عليه أن ينزل إلى الشارع ويقرأ الشعارات التي رُفعت في تظاهرات كانون الأول ٢٠٠٦ ليرى مدى انتشار الخطاب الطبقي وإن بشكل تأففي وطغيانه شعبياً على الموقف الرسمي للمعارضة.

خلال حرب تموز، راهنت إسرائيل على خلق انقسام طائفي يمكن أن يؤلّب الشارع في لبنان ضد حزب الله ككيان شعبي. هذه الأطروحة لم تبدأ في حرب تموز بل قبل ذلك بسنة ونصف من خلال الخطاب العنصري والطائفي لقوى ١٤ آذار، إما من خلال استنهاض الهوية العربية ضد ما يسميه جنبلاط (الشركسي) بالهوية "الفارسية"، أو ما قيل ويقال ويكرّر عن الامتداد الشيعي الذي يريد القضاء على السنة.

كل هذه "الأجواء" كانت تنشرها قوى ١٤ آذار مدعومة من بعض المرتزقة من رجال الدين والفتاوى التي أطلقت أيضاً خلال عدوان تموز، ويعاد إطلاقها اليوم، انتقالاً إلى الخطاب العنصري الذي يصنّف من هو لبناني ومن هو ليس لبناني حسب انتمائه الطائفي وحسب كينونته التاريخية في صناعة لبنان الحديث. ولكن مع سقوط هذا الخطاب أمام وقع الشارع، انتقل رواد الحرية في ١٤ آذار إلى عنصرية طبقية مباشرة وإلى الحديث عن النوعية والكمية ووصف المتظاهرين من المعارضة بالرعا أو أنهم من "ريف دمشق" (الذي عمّر بيروت).

هذا الخطاب العنصري الطبقي فشل أيضاً في الفرز طائفي لأن واقع النسيج الاجتماعي الاقتصادي أصبح خارج نطاق التفرقة الطبقية-الطائفية التي اتصف به واقع ما قبل الحرب الأهلية.

كلّ ذلك أدى إلى فشل الخطة الإسرائيلية وخطة الحكومة اللبنانية المُحقّقة بها، وبرهن أن اللعب على التوازنات الطائفية لم ينجح في إعادة انقسام الشارع على جانبي الحدود الطائفية.

لكن حركة التضامن الشعبي أيضاً لم تكن ردة فعل عفوية، بل كان وراءها عدد كبير من الحركات الشبابية والعمالية والحزبية التي أنتجت حالة تتخطى الشعور العام إلى فعل التضامن الشعبي المباشر. وربما كان المثل الأوضح في الساحة السياسية العامة واليسار خاصة، هو حملة "صامدون" للإغاثة.

حملة صامدون

في ١٢ تموز ٢٠٠٦، تجمّع عدد من الناشطين في

الحركة التي نشأت بلورة أفكارها وتجديد خطابها السياسي من خلاله، وأن تتمكن من بناء حركة أكثر رصانة في التنظيم والخطاب السياسي والفعل التضامني. إن أي حركة هي في فعل تطورها اليومي، وخاصة في أوقات الحروب، بحاجة إلى التوقف في يوم ما للتفكير والتقييم وإعادة التنظيم ليتناسب مع الواقع المتغير. هذا أمر ضروري لإعادة إحياء الحركة السياسية في داخلها ومن ثم الدفع إلى حركية فكرية حتى تستطيع أن تتبلور وتتموضع ضمن الساحة السياسية وتركز نفسها وتفرض وجودها على الواقع السياسي محلياً وإقليمياً وعالمياً.

لكن اليسار التقليدي و"رموز" المقاومة كانوا مهتمين أكثر في استذكار دورهم في حركة التضامن في الثمانينيات من دون النظر إلى الحاضر وحركاته التضامنية. كان اهتمامهم أكثر أن يقولوا إننا "كنا" في المقاومة، بدل أن ينخرطوا في الحركة الجديدة التي تألفت إثر عدوان فعلي على لبنان. كان بهمهم أكثر القول إننا انتصرنا "في الماضي"، بدل الانخراط في انتصار اليوم. هذه الطريقة في التعامل مع الحركات الناشئة أدت إلى إفقاد الحركة العامة قدرتها على التوضع والتنظيم.

بناء الحركة وبناء المقاومة

إن بناء حركة المقاومة يبدأ أولاً من خلال المقاومة اليومية للناس العاديين ومقاومة العمال للواقع الذي يعيشونه. فعلى عملية البناء أن تراكم التجارب وأن تقاوم من واقعها اليومي ومن بين الناس أنفسهم. يقول ماركس "إن تحرر الطبقة العاملة، هو نتاج الطبقة العاملة نفسها". لقد نسي الكثيرون في اليسار ما تعنيه هذه المقولة. بناء الحركة لا يمكن أن يكون فعلاً إسقاطياً في المنطق ولا في المسار ولا في الخطاب، بل إن عملية البناء تبدأ أولاً بلملمة تجارب الناس والعمال في واقعهم اليومي، تبدأ بإنشاء شبكات تضامن بين الناس والعمال، تستطيع من خلالها أن تتشارك في الأفكار وبناء النضال من الخصوصيات اليومية وصولاً إلى الأهداف التاريخية المشتركة. هذه هي العلاقة العضوية بين الأهداف المباشرة للحركة وأهدافها التاريخية.

النضال يبدأ بقراءة تنا للواقع كما هو والعمل ضمن التناقضات لتبيان فشل وعدم قدرة النظام على تلبية حاجات الناس وعدم قدرته على إنهاء الاستغلال والقمع. هنا نبدأ ببناء الخطاب السياسي؛ ننطلق من الواقع لإقناع الناس في البناء من أجل التغيير المباشر. يصبح الخطاب نتيجة لحركية الناس العاديين والعمال والطلاب من ضمن الحركة. فالتراكم ليس عملية في البناء التنظيمي فقط، بل هو عملية في بناء الحركة نفسها، هو حركية عضوية تسعى إلى إقناع الناس بضرورة الانضمام إلى الحركة والنضال سوياً من أجل تحقيق التغيير.

مع السيورة العملية والمسار السياسي الذي تقوده

لكن عليهم الحرص دائماً وبشكل واضح أن يكون رفاقهم في الإطار العملي (الحملة) موافقين على استلامهم لتلك المواقع الإدارية.

هذا النمط هو الذي يمكّن الحركة من الانتقال من حملة وتحالف بين بضعة أطراف إلى تكون حملة شعبية تعتمد على حركة الناس في عملية بنائها وليس على ما تعلمته في ورشات العمل التي تبشر بالتشارك على أنه مسار للعصف الذهني لا لاتخاذ القرار. التشارك يبدأ أولاً ببناء قدرة الحملة في ثقلها البشري لتستلم زمام الأمور تنظيمياً وعملياً، أي أن تكون هي قاعدة اتخاذ القرار، وليست قاعدة استشارية.

وهنا أهمية الوضوح السياسي والوضوح في الهوية. مفاهيم المجتمع المدني تُعلمنا أن نمثل ب"الثقافة المحلية"، أي أن لا نبرز هويتنا الفعلية المركبة. المشكلة هنا تقبع أولاً في الكذب وإباحته، والمشكلة الثانية تقوم على أن هذا المنطق ينمط الناس أولاً على أنهم غير مستعدين وليس بإمكانهم تقبل حركة هويتها يسارية، مختلطة ومتنوعة، وتمتد أفكارها ما بين التحرر الجنسي والتحرر في نطاقيه الطبقي والسياسي.

تجربة "صامدون" أثبتت العكس. المشكلة ليست في الناس ومدى تقبلهم للحركة، بل هي في طريقة تعامل الحركة مع الناس أنفسهم. فهل تعتبرهم "فئة اجتماعية" منفصلة؟ بناء الحركة نفسها بين الناس ومن خلالهم يؤدي إلى عملية صدام اجتماعي لا يأخذ شكل النفور، إذ إنها تقف مع الناس، إلى جانبهم، تساندتهم، وهي منهم. تسقط الحجة هنا حول عدم "تقبل" المجتمع للحركة، إذ تصبح جزءاً منه. الصدام هنا ليس تدميراً، بل هو يتحول إلى عنصر تغيير في المجتمع، إذ يكسب الثقة بفعل التضامن قبل التصادم، فيكون التصادم ذا منحنى إيجابياً في عملية التفاعل والتغيير.

الخوف من التغيير

كان باستطاعة هذا الشكل التنظيمي التأثير بشكل فعال في بناء حركة تضامن فعلية وتعميم المقاومة شعبياً في شكلها المدني والسياسي. ولكن ما فعله اليسار التقليدي حينذاك و"ممثلو" المقاومة الرسميين كان الاستهتار بهذه الحركة ومحاولة مصادرتها. المثل الأوضح لتلك المحاولة هو مؤتمر بيروت الداعم للمقاومة، والذي بدل أن يكون ركناً في بناء الحركة وتطويرها وتوسيع قاعدتها الشعبية، جاء ليعلن نهايتها.

المؤتمر كان مهرجاناً خطابياً من دون أي دلالات سياسية أو تواصل مع الشارع. أسقط المؤتمر على واقع الحركة فكان غريباً عن فعل التضامن وخارج مسار الحركة ولم يكن نتاجها. وهذه المشكلة الأساسية لفشلها، إذ لا أحد يتكلم عن نجاحها.

كان لا بد حينها أن يكون المؤتمر مساحة تسعى

مركزياً قاعدياً، ومن هنا استطاعت الحملة التخلص من آفات البيروقراطية الرثة وأن تستجيب بسرعة للواقع التي تتعامل معه.

هكذا حملات وشبكات التضامن والدعم، هي التي أسست لحماية المقاومة داخلياً لتتمكن من ربح المعركة عسكرياً. وحشد الدعم للمقاومة في ظل هذه الظروف كان من الأسباب الرئيسية التي مكّنت المقاومة من الانتصار على العدوان وفرض هزيمة عسكرية وسياسية على إسرائيل وإفشال خطتها. هذا الدعم الشعبي أيضاً هو الذي فرض على السلطة اللبنانية هزيمة أخرى، وهو هزيمة ثقافة الخنوع والخضوع للإمبريالية ومسار السياسات الأميركية في الشرق الأوسط.

صامدون كانت مثلاً جدياً وممكناً على قدرة اليسار في البناء والتنظيم وفي طرح شكل تقدمية وأكثر قاعدية في بناء الحركة. الخطاب السياسي والشكل التنظيمي للحركة بُني بفعل الحراك السياسي والتنظيمي والعملي للحركة نفسها، أي بفعل الناس أنفسهم. ومن خلال عملية البناء القاعدية هذه، استطاع اليسار المتواجد ضمن الحركة من أن يؤسس ويدفع في عملية تحرر وعملية صياغة كوادر جديدة أتت من الحركة ذاتها. هذه هي عملية الإقناع، وأساسها أن تبدأ من القاعدة نفسها وأن لا تكون حكرراً على القيادات.

عندما بدأت "صامدون" كانت إطاراً يجمع بين منظمات مختلفة، من مؤسسات مجتمع مدني ومجموعات سياسية ومجموعات ونواد طلابية. كان هذا نافعاً في الأيام الأولى للحملة، ولكن، مع ازدياد عدد الأعضاء والمتطوعين، أصبح الثقل الذي تمثله المنظمات أقل بكثير من الثقل الذي يمثله المتطوعون والناشطون الجدد. فرض هذا تغييراً في الشكل التنظيمي والإداري والعملي للحملة. فلا يمكن ولا يحق للمنظمات أن تأخذ قراراً وأن تفرضه على الناشطين والمتطوعين، بل كان عليها أن تقنعهم بما تعتقد أنه مناسباً، فالمتطوعون وحدهم يملكون القرار العملي والتنظيمي، لأنهم هم من يقوم بالعمل. المسألة هذه أساسية في قراءة الحركات القاعدية، إذ أنه مع تطور الحركة، يتطور الشكل التنظيمي، فإن تأخر عن التطور فشلت الحركة وفقدت سرعتها في الرد وأضاع حركيتها السياسية والتنظيمية.

لذا، كان من الضروري أن يستلم الناشطون المتضمنون حديثاً زمام الأمور في الحملة، شيئاً فشيئاً. هذا لا يعني أن تتسحب التنظيمات أو كوادرها من مكانها، ولكن يصبح على المنظمين والناشطين في تلك التنظيمات العمل على بناء كوادر جديدة من خلال الحملة ودفع المتطوعين إلى استلام المسؤوليات. هذا أيضاً لا يعني أن يتخلى الناس عن مواقع تنظيمية ينشطون من خلالها،

الجيش هم من الطبقة العاملة، نعم، ولكن هذا لا يعني أن المؤسسة العسكرية تمثل المصالح الطبقيّة للطبقة العاملة، بل هي تمثل مصالح الطبقة البرجوازية الحاكمة. وإن دعم عناصر الجيش في صراعهم الطبقي تبدأ بتحريضهم بالوقوف ضد قياداتهم وليس بدعم قياداتهم في حربها ضد إرهاب صنّعة السلطة نفسها، فإن كانت بندقية الجنود هي بندقية تحرير وتحريز فعليها أن تُوجّه أولاً ضدّ السلطة.

اليوم، على اليسار أن يقرأ جيداً محاور الصراع الذي نخوضه، لا أن يستسلم للمواقف الوطنية الرثة. الوطنية تصبح جريمة عندما تُبنى من خلال حرب السلطة على الشعب والعمال. معركتنا اليوم هي كما كانت سابقاً هي معركة الطبقة العاملة في لبنان من أجل التحرير والتحرر، ومعركتها تبدأ أولاً في التحامها مع الطبقة العاملة الفلسطينية من أجل الحقوق المدنية والسياسية لنا جميعاً، هي معركة التحامها مع جميع العمال من أي جنسية كانوا من أجل النضال ضد القمع والاستغلال والاضطهاد، العمّال والعاملات من سوريا والسودان و سريلنكا ومصر...

معركتنا واحدة لأننا عدوّنا الطبقي واحد، معركتنا واحدة لأن الاستغلال والقمع لا يفرقان بين جنسية وأخرى. هدف الرأسمالية هو الربح، ولا يهمها إن كان المال يأتي من جيب لبناني أو فلسطيني أو أرمني أو إثيوبي أو مصري أو سوري...

لقد شهدنا مؤخراً كيف تتعامل الطبقة الحاكمة بعنصرية تامة ضد كل من يعترض طريقها، فكان الهجوم الأخير ضد الأرمن، وكما نقف وقفة تعاضد مع العمال، الأرمن نقف نفس الوقفة مع العمال الفلسطينيين والسوريين وجميع العمال.

إن كان اليسار ما زال يبحث عن الأممية فهي موجودة اليوم في لبنان، هناك عمال من جميع الجنسيات والأطياف. إن بناء الطبقة العاملة العالمية لا يبدأ بتحالفات برجوازية عالمية، بل بتحالفات عمالية طبقية، فلنبدأ اليوم بإنشاء تعاضد طبقي وصراع طبقي أممي ضد سياسات القمع والتجويج، ضد سياسات الحرمان والاستغلال.

الحرية تبدأ بالتحرر من المفاهيم والسياسات البرجوازية وليس باعتناقها. لقد برهن المنطق القومي/الوطني فشله في صناعة التغيير في لبنان، أو في صياغة التحرر. لكن ما هو ثابت أن الارتكاز الأول في صناعة التاريخ هو الصراع الطبقي، وقد وحان الوقت لأن نخرج من وقفة المفاهيم البرجوازية العفنة والتوجه نحو الصراع وليس الهرب منه أو تهدئته. فالتاريخ تبنيه الشعوب لا الأنظمة. ■

البناء إلى الخارج، إلى خارج قاعات الاجتماعات وإلى خارج الأطر الكلاسيكية. عملية البناء تبدأ بالتخاطب مع الناس في الشارع وليس في مراكز الحزب.

الحزب هو جامعة الحركة، هو المكان الذي تراكم وتحلل فيه التجارب، هو يشكل في عضويته تاريخ الحركة وإرثها الفكري والسياسي، ولذا على اليسار اليوم الخروج من قوقعته ومنطقه الدفاعي والأخلاقي وأن ينظر إلى الواقع كما هو، في سيرورة تغييره وليس ككّم غامض وجامد.

بناء المقاومة يسعى إلى الجمع ما بين عملية التحرير والتحرر في آن معاً. التحرر هنا لا يعني عملية صناعة الديمقراطية فقط، بل هو عملية في بناء منظومة ومشروع مقاومة على جميع الأصعدة من واقعها الطبقي والاقتصادي، إلى واقعها السياسي والاجتماعي، وخطها التحريري. وكما يقول لينين "إن من يبني نصف ثورة فهو كمن يحضر قبرها".

إن الثورة شاملة، لذا فمشروع المقاومة هو مشروع شامل، وإن مساندة المقاومة أو الدفاع عن سلاحها لا يكون في الخطب والمسار السياسي البحث، بل يكمن في عملية بناء منظور أشمل ومقاومة أشمل. مقاومة ضد السياسات الاقتصادية، مقاومة ضد القمع والاستغلال، مقاومة ضد الاضطهاد الاجتماعي والعنصرية والتمييز، مقاومة ضد الاحتلال والديكتاتوريات. مقاومة الناس والعمال ضد جبروت رأس المال وما ينتجه من إمبريالية وحروب.

الحركات الإسلامية وحزب الله اليوم تمثلان خطّ المقاومة البديهي، وهي المقاومة العسكرية للاحتلال والعدوان، ولكنها لم تتمكن ولن يكون بمقدرتها بناء مقاومة شاملة. هنا يكمن دور اليسار في بناء المقاومة في شموليتها وكليتها، من مقاومة عمالية ضد الفقر والاستغلال، ومن أجل الديمقراطية والتحرر الاجتماعي. هذه المسارات لا تفصل عن بعضها البعض. اليوم المعركة واضحة، من جهة تحاول السلطة بناء نفسها مجدداً في "حرب على الإرهاب" صيغت أميركياً وتدعمها كل أنظمة القمع والاستغلال في المنطقة والعالم.

الوطنية هنا تصبح مساراً عنصرياً إذ إن واجب وموقع اليسار الطبيعي ليس في التهرب من المعركة بل في خوضها ودعم مساندة اللاجئيين الفلسطينيين. لدى الجيش ما يكفي من سلطة ومال ورأسمال يدعمه، وبدل أن تسقط قذائفه على رؤوس الجيش الإسرائيلي وعلى دباباته، ها هي تسقط على بيوت الناس والفقراء والعمال.

المعركة تبدأ بأن يقوم اليسار بالدفع نحو التحام الطبقة العاملة اللبنانية والطبقة العاملة الفلسطينية، وليس في التججيل للجيش. إن عناصر

الحركة عبر حركية فكرية وسياسية وتنظيمية داخلية، يصبح الهدف التاريخي أكثر وضوحاً في شكله وفي تعبيره المباشر عن حاجة الحركة في التغيير. وأعود إلى ماركس وإلى صلب الديالكتيكية المادية؛ عملية التحرر هي نتاج للطبقة العاملة، ولكنها ليست نتاجاً طبيعياً للطبقة العاملة بل هي نتج عنها في فعل نضالها ضد الطبقة الحاكمة. هي نتاج لعملية الصراع ولعملية البناء من ضمن الطبقة العاملة في آن واحد.

"إن الأفكار السائدة في المجتمع هي أفكار الطبقة الحاكمة، وإن تحرر الطبقة العاملة هي نتاج للطبقة العاملة نفسها". التناقض هنا ليس موجوداً في رأس ماركس، بل هو تناقض في المجتمع والواقع نفسه الذي نعيشه. إن مهمة الحزب الثوري هي العمل ضمن هذا التناقض، أي البناء بفعل النضال الطبقي، وليس العمل على انتظار تأجج الصراع الطبقي من تلقاء نفسه، وليس أيضاً انتظار الطبقة العاملة لتحرر نفسها "عفويًا"، بل إن صلب التحرر هو انخراط الحزب عضوياً في الطبقة العاملة والعمل على تأجيج الصراع الطبقي والنضال، وفي نفس الوقت مراعاة الخبرات التي تنتج عن نضال الطبقة العاملة.

هذا التراكم هو صلب عملية التحرر. الثورة تصنعها الطبقة العاملة لا الحزب. دور الحزب يأتي في صياغة قيادة ثورية من خلال البناء داخل الطبقة العاملة من دون إسقاط القيادة عليها أو على حركة ناشئة. فعل الإسقاط بعد ذاته هو إنهاء للحركة وليس استكمالاً لها. يأتي ليدمر ما بنته الحركة من قيادة وحركية ليستبدل بقيادة غريبة لا تستطيع أن تقتنع الحركة بها، تندثر الحركة وتُستبدل بالحزب.

هنا كان صلب النقاش في كيفية بناء حملة "صامدون"، فالكثير من التنظيمات سعت جدياً إلى أن تكون هي صاحبة القرار وأن يكون الثقل والجسم الأساسي للحملة المؤلف من المتطوعين هو المنفذ. هنا، كنا واضحين في أننا نرى أن بناء "صامدون" يبدأ أولاً من خلال تمكين الحملة من بناء نفسها، وأن يكون الجسم التقريري الذي له الأحقية الأولى في صناعة الحملة هو المتطوعين أنفسهم. كان على التنظيمات أن تخروط في هذا الجسم وأن تبلور خطابها وطروحاتها من خلال الجسم، فتصبح المعركة ديمقراطية، أي مبنية على إقناع الأغلبية في الحملة بطروحات التنظيمات وليس إسقاط القرار على أغلبية الحملة.

هذا هو التراث، هذا هو المبدأ وهذا هو المسار الذي اتبعناه وهذا هو الفكر الذي نحمله وستتابع به عملية بناء الحركة.

العودة إلى الشارع

نحن اليوم في أمس الحاجة إلى دفع عملية

"عمرها!" وما كانت تعمر

طارق عبد الله

شديدة كالتقاعين الزراعي والصناعي. أما بشأن القطاع الصناعي فقد اكتفت بالإحصاء الذي أجرته جمعية الصناعيين.

كما في زمن الحرب كذلك في زمن السلم فإن الدولة هي آخر من يتحرك للبدء بمشاريع إعادة الإعمار والتعويضات، رغم الدعم الذي حصلت عليه الدولة اللبنانية من الدول المانحة والتبرعات التي بدأت بالسقوط على لبنان منذ بدء الحرب من كل صوب وجهة.

وكما كان واضحاً في أيام الحرب الأولى كانت المؤسسات الخاصة والجمعيات غير الحكومية تتحرك بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة تحرك الدولة، وبالتأكيد بقي الوضع بعد الحرب على حاله.

فقد قامت مؤسسات المقاومة "جهاد البناء" بإنجاز مشروع "برنامج الإيواء البديل" لمدة سنة واحدة بوقت قياسي عبر إعطاء كل عائلة فقدت منزلها مبلغاً يكفيها للاستئجار مدة سنة كاملة مع كافة المصاريف المترتبة على ذلك.

الإيواء لسنة واحدة؟ على أساس أنه خلال هذه السنة تكون الضاحية وغيرها قد عادت أجمل مما كانت عليه! ولكن، إذا ما قصدت الضاحية الجنوبية أو الجنوب بعد سنة من الحرب ترى أنها ما زالت على حالها ولم تصبح أجمل مما كانت عليه.

الآن، بعد نفاذ المبالغ التي قدمتها "جهاد البناء" كبدل إيواء مؤقت سيعمد إلى إعطاء سنة جديدة وسيتأجل المصير الذي كان ينتظر أهالي الضاحية والجنوب السنة الماضية.

فإذا ما عرضنا وبشكل سريع ما هو منجز في ملف التعويضات حتى الآن، نرى مدى التقاعس والتباطؤ الذي يسير به هذا الملف. بالاستناد إلى بيان رسمي صادر بتاريخ ٦ تموز ٢٠٠٧، يتبين أن مجموع التعويضات التي دفعتها الحكومة للمتضررين يبلغ ٤٦٧ مليار ل.ل. موزعة على الشكل التالي:

- ٧٨ مليار ل.ل. في الضاحية الجنوبية، ٤٢٠٠ وحدة سكنية أي ١٣٪ من مجموع الوحدات السكنية المصابة.

- ٢٨٩ مليار ل.ل. في الجنوب أي ما يوازي ١/٣ من إجمالي التعويضات.

- لم تصرف أي مستحقات للمتضررين في مناطق البقاع والشمال.

على العموم، إن مجمل التعويضات المصروفة من قبل الحكومة بعد سنة من انتهاء الحرب تقدر بنحو ٢٦٪ من مجموع المبالغ المستحقة.

ومن المؤكد أن الحكومة لم تبد أي نية بالتعويض عن المزارعين وأصحاب المؤسسات التجارية والمصانع. (حيث أن التعويض على المرافق الاقتصادية برأي الحكومة ليس من الأولويات التي تحرك عجلة الإنتاج).

التباطؤ في عمل الحكومة لا بد من مقارنته مع ما تحقق في مجال إعادة الإعمار في المناطق التي تبنتها دولة قطر مثلاً، حيث أن الإعمار يسير بوتيرة متسارعة في كل من بنت جبيل وعيناتا... وكذلك أعمال البنى التحتية والجسور التي تقوم بها إيران. فلماذا هذا التباطؤ في العمل من الحكومة وهذا الإهمال الواضح؟

أسئلة كثيرة تتبادر إلى الذهن في هذه الحالة: أليس المتضررون هم كبش المحرقة بين المعارضة والموالاتة؟ كل جهة تشدّ بهم لتلبية مصالحها الشخصية؟ ماذا لو أن الحكومة لن تدفع الترميمات خلال هذه الأشهر؟ وإذا افترضنا العكس، هل يمكن لأي شركة في العالم أن تعيد بناء منطقة بأسرها خلال أشهر معدودة خلال فصل الشتاء؟ هل ستستعمل المعارضة هذا التباطؤ من الحكومة لتبرز الطوباوية المعتادة في التعاطي بدفع سنة جديدة بدل إيجار؟ هل تأخرت المعارضة بالمطالبة بهذا الموضوع إلى الآن لإبراز هذه الطوباوية والاستفادة منها على حساب المتضررين، أم هناك سبب آخر؟

سنة على انتهاء حرب تموز، ولا يزال موضوع إعادة الإعمار والتعويضات عن الخسائر يراوح مكانه ولم نراه يتقدم خطوة واحدة فقد أظهرت الدولة عدم المبالاة وعدم الاستعداد لمواجهة الأزمة الناتجة عن الحرب.

هذا ويعمد أركان الدولة على تحميل حرب تموز والمقاومة تحديداً وزر السياسات الخاطئة التي تسببت بالدين العام الذي بلغ حتى يومنا هذا ٤٥ مليار دولار، حيث اعتبرت الحكومة اللبنانية حسب تقديرها إن النتائج الاقتصادية لحرب تموز تعادل أو على الأرجح تفوق خسائر الحرب اللبنانية. ولعل الهدف الأوضح من وراء إعطاء هذه التقديرات المبالغ بها هو محاولة الحكومة تزويد الجهات المانحة بتقديرات مضخمة للخسائر، طمعاً منها بتغطية ما تيسر من تكاليف إعادة الإعمار. أما الباقي...

إن الحكومة من خلال البرنامج الحكومي المقدم لمؤتمر باريس ٢، ساوت بين نتائج عدوان تموز ونتائج الحرب الأهلية. وتذهب المبالغة إلى حد تقدير كلفة الحرب بـ ٤،٥ أو ٥،٩٩ مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين العام ٢٠٠٧ و٢٠١١، أي أن الحرب مسؤولة عن ١٢٪ من مجموع الدين العام وعن أكثر من ١٠٠٪ من الزيادة الصافية في الدين العام خلال السنوات الخمس المقبلة.

بتاريخ ٣ آب ٢٠٠٦، نشر مجلس الإنماء والإعمار تقريراً قدر فيه القيمة الإجمالية للأضرار المباشرة بـ ٢٢٤٨ مليون دولار موزعة ما بين ٧٨٥ مليون دولار للبنى التحتية و١٤٦٣ مليون دولار للمساكن والمؤسسات دون احتساب خسائر القطاعات الاجتماعية. في حين أن البرنامج الاقتصادي للبنان الذي رفعته الحكومة إلى مؤتمر باريس ٢ قد قدر إجمالي الخسائر المباشرة بـ ٢،٨ مليار دولار من بينها ١،٧٥ تكاليف مترتبة على الخزينة العامة مباشرة.

المقارنة بين تقديرات الحكومة والتقديرات الأخرى تظهر مدى الخلل الحاصل لدى الحكومة. وتبين دراسة للاتحاد الأوروبي أن الكلفة الإجمالية لإعادة إعمار البنى التحتية تبلغ ١٠٥ مليون دولار، في حين ترتفع الكلفة الإجمالية إلى ١٥٠ مليون دولار بإضافة الاتصالات وخسائر الجيش اللبناني.

وأظهرت النتائج المالية لسنة ٢٠٠٦ أن الزيادة الإضافية الناتجة عن الحرب بالمقارنة مع العجز المتوقع قبلها، لم يتخط ١٢٢٨ مليار يعود حوالي ٧٠٪ منها إلى أسباب غير الحرب كارتفاع فاتورة المحروقات.

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن الحكومة وكعادتها، تجاهلت إحصاء الخسائر المباشرة لقطاعات مهمة لحقت بها أضراراً

ما يظهر جلياً للعيان أنه إلى جانب دوره الأساسي كحركة مقاومة، هناك غياب لأي مشروع اقتصادي جدي ومستقل وشامل لحزب الله على الرغم من دخوله ميدان السياسة الداخلية اللبنانية من بابها العريض. ولكن، ما نستطيع استنتاجه من خلال أدائه السياسي أنه موافق على السياسة الاقتصادية التي انتهجتها وما تزال تنتهجها الحكومات المتعاقبة.

فهو مرر لحكومة الرئيس السنيورة مشروع الورقة الإصلاحية المعروفة بـ "باريس ٣"، ما خلا احتجاجات شكلية وهزيلة نفّذها الاتحاد العمالي العام بدعم من قوى المعارضة. وهو، كمؤتمر باريس ١ وبأريس ٢، يهدف إلى استبدال الدين الداخلي بأخر خارجي وزيادة الارتهان إلى البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ويتضمن أيضاً زيادة الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٥٪. كما يتضمن مشاريع الخصخصة ورفع الدعم عن المحروقات والمزروعات وإلغاء تعويضات نهاية الخدمة وتعويضات الصرف في القطاع العام والتعاقد الوظيفي...

كل تلك، بالتأكيد، سياسات تزيد الأعباء على الشرائح المتوسطة والفقيرة والتي يشكل سكان الضاحية الجنوبية جزءاً مهماً منها. ورب قائل يقول أن لحزب الله مشاريع اقتصادية كمؤسسة الشهيد والإمداد ومدارس كالمهدي والمصطفى ومؤسسات خيرية وإعلامية عدة. وذلك صحيح، إلا أن هذه المشاريع تبقى ذات طابع خاص ومحدود، تستفيد منها شريحة من الناس ذات انتماء سياسي وطائفي معين ولها أهداف سياسية وطائفية معينة، وهي بذلك لا تتسم بالشمولية.

وبالعودة إلى الاعتصام الأخير الذي نفّذه سكان الشياح في الضاحية الجنوبية احتجاجاً على انقطاع الكهرباء، اكتفى حزب الله بتطبيق المظاهرة وتفريقها ومنع امتدادها، بحسب جريدة السفير. ولم يتمتع حزب الله هذه المرة أيضاً من تسييس المطلب وذلك عبر ما جاء على لسان أحد مراسلي تلفزيون المنار التابع للحزب عندما قال: "جمرة انقطاع الكهرباء التي شعرت بها الضاحية الجنوبية أولاً تبين أنها أحرقت أيضاً مناطق المعارضة دون مناطق زعماء السلطة".

هكذا، تطفى السياسة ويضيع المطلب، في زمن تختزل فيه "السياسة" بصراع عصبية طائفية ومذهبية. وبين هذا وذلك أناس ينتظرون عودة تيار الكهرباء بعد أن قارب تيار الثقة على الانقطاع. ■

حزب الله حرّ جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، فهل يستطيع إعادة الكهرباء إلى الضاحية الجنوبية؟

فرح قبيسي

أزمة الكهرباء ليست هي الوحيدة التي يعاني منها السكان، فهي غيض من فيض نسبة إلى الوضع الاقتصادي السيئ الذي يعانون منه. وبالرغم من أنهم يشكلون جمهور حزب الله الأساسي، نراه بعيداً كل البعد عن قضاياهم ومطالبهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

منذ عدة سنوات والضاحية تشهد عدة إضرابات واعتصامات، خاصة مع انتهاء الحرب الأهلية وما تلاها من ورش وإعمار وتخطيط مدني وتنمية اقتصادية لم تعرف الضاحية منها شيئاً. لعل أبرز هذه الإضرابات ذلك الذي حصل عام ٢٠٠٤ في حي السلم احتجاجاً على ارتفاع أسعار البنزين وراح ضحيته خمسة مدنيين بنيران الجيش اللبناني.

حزب الله لم يؤازر مطلب المضربين، بل أعطى الإضراب طابعاً سياسياً وأبعد عنه كل طابع مطلبية خافية بذلك الوضع الاقتصادي المر الذي يعيشه سكان هذه المناطق. وبعد ست سنوات من التحرير وبعد الانتصار المهم الذي حققته المقاومة، وبعد أن كان الشعب باختلاف ألوانه وأطيافه مسانداً للمقاومة وله الدور الأساسي في انتصارها، شاهدنا "حي سلم" جديد في منطقة الرمل العالي حيث ترك حزب الله مناصريه وجماهيره فريسة للقوى الأمنية التي أطلقت النار، مجدداً، على المتظاهرين بحجة وقف مخالفات البناء التي بنيت عشوائياً خلال وبعد سنين الحرب. قُتل طفلين بنيران القوى الأمنية، ومرة أخرى ترك دم الأبرياء ليحفظ من دون محاسبة ومطالبة بوقف التعديّات على حياة المواطنين. ومرة أخرى تم إهمال المطالب المعيشية لاعتبارات سياسية ضيقة.

عند أول لفظة لكلمة "الضاحية الجنوبية" تستحضر الأذهان واحدة من أكثر أزمات البؤس المحيطة ببيروت الإدارية اكتظاظاً وفقراً. هذه المنطقة تشهد منذ زمن بعيد أزمة كبيرة مع انقطاع التيار الكهربائي المتكرر لساعات طويلة، فتأتي الفاتورة فاتورتين بدل الواحدة عند آخر كل شهر. فاتورة للدولة "العليّة" وفاتورة أخرى لمولّد كهرباء الحي، مما يزيد من الأعباء الاقتصادية على أكتاف القاطنين.

وقد ارتفعت الصرخات في ٢٢-٧-٢٠٠٧ عندما توجه أهالي منطقة الشياح إلى الطرقات وحرقوا الإطارات معبرين عن سخطهم الشديد بعد أن وصل معدل انقطاع التيار إلى ٢٠ ساعة يومياً في عز زمن الحر واللهيب.

بررت إدارة شركة الكهرباء تدني الإنتاج الحالي وساعات التقنين الطويلة بالمعارك الدائرة في مخيم نهر البارد بين الجيش اللبناني وما يعرف بـ "فتح الإسلام". الأمر الذي يمنع البواخر من الرسو وتفريغ حمولتها من الفيول، وبانقطاع التغذية المشتراة من سوريا لأسباب تقنية!

إلا أن أزمة الكهرباء وانقطاعها المستمر ليسا بالشيء الجديد على القاطنين في ضواحي بيروت وبعيداً عن المناطق السياحية. وضاحية بيروت الجنوبية لا تشكل استثناء لهذه الضواحي. تاريخياً، تعرف "الضاحية" بكونها تشكل إطار الحرمان الأكبر، فهي لم تشملها سياسات التنمية الاجتماعية والمناطقية للحكومات المتعاقبة وهي أيضاً معروفة بكونها المركز الأساسي لتواجد حزب الله، ولذلك تم استهدافها بشكل مركز ومباشر من قبل إسرائيل في الحرب الأخيرة فاستحالت ركماً ودماراً كبيرين.

المثقف والكحة

فاطمة هاشم

مكونة أيضاً من أطفال وعجّز، ألم يتبادر إلى ذهنه إنقطاع الكهرباء ماذا يمكن أن يفعل بهؤلاء؟
أما بالنسبة للطريقة "الغوغائية" الجديدة التي يستعملها المتظاهرين والمطالبين بأبسط حق لهم، فلمعلومات مثقفنا الكبير أن حرق الإطارات وغيرها ليست ظاهرة جديدة، بل هي من أقدم الأساليب المستعملة في التعبير عن الرفض الشعبي.

إن كانت ذاكرة كاتبنا الكبير بدأت تخونه ربما علينا أن نذكره بأحداث فرنسا السنة الماضية، والتي اعتبرت حينها تعبيراً حراً عن الديمقراطية ورفضاً صارخاً لواقع المعاش من قبل الطلاب. لم نسمع صوت أحد يتكلم عن "الغوغائية" واللاحضارة (ربما باستثناء "لو بان" وساركوزي) بل اعتبرته جريده بزّون تعبيراً راقياً عن المطالب. ولكن، عندما يستخدمه فقراء لبنان يصبح غوغائياً.

لقد سبب صوت المتظاهرين "تلوث ضجيجي" خدش أذن الكاتب، ونود أن نلفت نظره إلى أن هذه المجموعات التي تكلم عنها، "حاملة معها كل صنوف الزعرنة"، هي نفسها التي تهدمت منازلها في الصيف الماضي وحتى الآن لم تحصل على أدنى تعويض من الحكومة الكريمة. أليست هذه المجموعات هي ذاتها الشباب الفقير القابع في الشوارع، العاطل عن العمل لغياب الفرص؟ أليست هذه المجموعات هي نفسها الفئات المتسربة من المدارس بسبب الفقر؟ أليست هذه المجموعات هي التي تسكن أحزمة الفقر وتعاني كافة الضغوط النفسية والاجتماعية؟ لكن هذه المجموعات عندما تستفيق لتطالب بحقها يزعجكم صوتها وتختنقكم حرائقها، هي التي تسكن تحت وطأة الفقر الذي وضعتموها فيه وتعبير الضاحية أصدق تعبير عن هذا الوضع.

صراحة إنها لطريقة غوغائية أن يطلق الفقير صوته أو أن يقطع الطريق مطالباً بأبسط حقوقه. الحل بسيط. على كل من يولد فقيراً أن يدفن نفسه منذ الولادة حتى لا يزعج صوته وحتى لا يضيق نفس المثقفين الأكابر بالمطالب. فهم اليوم منهمكون في إثبات "حضارتهم" للرجل الأبيض. ■

يختزل الموقف الذي أدلى به أحمد بزّون (السفير ٢٤/٧/٢٠٠٧) في الصفحة الثقافية لـ "صوت الذين لا صوت لهم" موقف المثقفين "الوطنيين" تجاه أهل الضاحية وكل الفقراء. هذا المثقف كان قد بيّض وجهه برماد نهر البارد منذ أسابيع ولم تسعفه ثقافته المدنية العلمانية الوطنية منذ بضعة سنوات سوى لامتداح ترّج حبيب صادق على عرش الإقطاع الثقافى الجنوبي لمدة تزيد عن ٤٠ سنة، طبعاً باسم الديمقراطية والتنوّع والحرية.

حسب تعريف الكاتب العظيم، فإن "انقطاع الكهرباء الدائم يؤخر تطور المجتمع" ويحوّل الناس إلى غوغاء. وهنا نسأل، إذا كان الكاتب يقول ضمناً أن الكهرباء مقطوعة عن بيته، أليس من المتوقّع أن تصيبه شخصياً بعض الغوغائية والتأخر؟ لكن كيف وهو "المتحصّر" الذي كتب مقالاً يبرسب فيه حول الغرافيتي (وهو شكل من أشكال التعبير المدنية الحديثة و"الحضارية") على حوائط بيروت؟

لكن، ما هو هذا التطور الذي تشده يا عزيزي؟ أليست الكهرباء حاجة أساسية ولا سيما في الطقس الحار الذي يمر على لبنان هذه الأوقات؟ أليس انقطاع الكهرباء هو ما يمنع جميع أهالي الضاحية الجنوبية والجنوب والبقاع والشمال وباقي المناطق من النوم ومن العمل، ويمنع وصول المياه إلى المنازل والتلامذة من الدرس (ولاسيما أن الانقطاع مستمر منذ قبل الامتحانات الرسمية)، ومن الاحتفاظ ببعض الطعام في البرادات التي باتت كالخزائن لشدة الحر. هذا هو التطور؟ أم أن الكهرباء هي أدنى متطلبات العيش الكريم؟ نود أن نلفت إنتباه الكاتب أن سكان الضاحية الجنوبية هم عائلات

سألني إبني

سألني إبني: هل يجب أن أتعلّم الرياضيات؟
"ما الفائدة؟"، فكّرت أن أجيب. في النهاية كل ما ستدركه أن قطعتي خبز أكثر من قطعة واحدة.

سألني إبني: هل يجب أن أتعلّم الفرنسية؟
"ما الفائدة؟"، فكّرت أن أجيب. هذه الدولة تنهار.

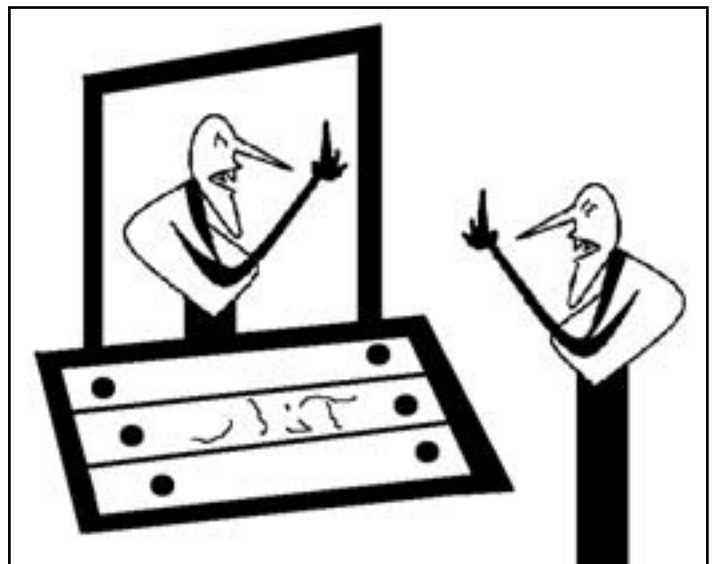
يكفي أن تفرك معدتك بيديك وتهمهم، حتى تفهم بجهد قليل.

سألني إبني: هل يجب أن أتعلّم التاريخ؟
"ما الفائدة؟"، فكّرت أن أجيب. تعلم أن تطمر رأسك بالأرض، ربما تنجو.

نعم، تعلم الرياضيات، أجيته.

تعلم الفرنسية، تعلم التاريخ!

(زينة كيوان)



تحديات حركة التحرر الجنسي في لبنان؟

أكثر من ١٥٠٠ مشاهد على مدى ٧ أيام وأثار موضوع الجسسانية والهوية الجنسية. في نهاية ٢٠٠١ بدأت عدّة مجموعات بإدراج قضية التحرر الجنسي استجابة لثلاثة تطورات أساسية في المنطقة: قضية "كوين بوت" في مصر وفتح المنطقة أمام مساءلة منظمات حقوق الإنسان الغربية (وهي لم تكن جميعها بريئة)، مشروع تعديل قانون العقوبات اللبناني، وحركة مناهضة الحرب.

الملكة والشياطين

اعتُقل المتهمين بقضية "كوين بوت" في القاهرة في ١٠ أيار/مايو واستمرت محاكمتهم الأولى من تموز/يوليو حتى تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠١. أشارت هذه القضية إلى أن المسألة تتعدى حملة اقتحام ناد ليلى على النيل يرتاده مثليون. فقد كانت واحدة من جملة حملات قمع اجتماعي منظم في المنطقة. وأصبحت قضية القيم والتأثير الغربي محور النقاش حول الاعتقالات، خاصة بعد رفض منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية النظر في الموضوع في إطار حقوق الإنسان، بحجة أن المجتمع محافظ (٩).

المدافعون حوكموا في "محكمة أمن دولة حيث لم يسمح لهم بالاستئناف. وحين جدّدت مصر العمل بقانون الطوارئ المنظم لتلك المحاكم في ٢٠٠٣، أشارت إلى "القانون الوطني" Patriot Act الأميركي كمسوّغ. وبحسب الناشط المصري حسام بهجت، "الدافع بالتأكيد هو إلهاء الشعب عن فترة الركود الاقتصادي وأزمة السيولة التي تعاني منها الحكومة".

الجدير ذكره هو أنه لم تكن هناك علاقة بين الاعتقالات والحركات الإسلامية حيث أكد "سكوت لونغ" من "هيومن رايتس ووتش" أن "القليل - وإن لم يكن أياً منها - من المواد في القانون المصري المتعلقة بالجرائم الجنسية تتطرق من الشريعة أو التقاليد." (٢)

وجدت هذه القضية صداها في لبنان بعد نصف عام عندما "انتشرت شائعات من دون

"شأنه شأن البلدان العربية الأخرى، يعتبر لبنان من الدول التي يمنع القانون فيها المثلية الجنسية صراحة. نادراً ما يلاحق المتهمين في هذا الأمر، مع أن بعض غير المحظوظين (دائماً من عائلات فقيرة) قد يتعرضون للاعتقال. المثلية الجنسية في الإسلام مدانة أقل منها في الديانة المسيحية. القرآن يذكرها بشكل موجز، لكن التشريع الإسلامي يحرمها. المثلية الأنثوية لا يشملها القانون. مؤخراً، أصبحت المجموعات المثلية أكثر نشاطاً، لكن المجتمع ما زال معارضاً لمؤسسات الدفاع عن المثلية الجنسية. تعتبر المسيحية أقل تقبلاً للمثلية، الأمر الذي ينعكس جزئياً على الثقافة اللبنانية. بالرغم من ذلك فإن العديد من السياسيين البارزين كانوا معروفين بمثليتهم، وفي الستينات قدّم النائب السابق منير أبو فاضل قانوناً لمنع المثليين من المراكز العامة، لكن مجلس النواب لم يمرر القانون."

هكذا قدّم أسعد أبو خليل، المعروف اليوم عبر مدوّنته "العربي الغاضب"، موضوع المثلية الجنسية في "القاموس التاريخي للبنان" (١٩٩٨). بالرغم من أنه كان محقاً في معظم ما طرحه، لا يبدو أن "المجتمع اللبناني" ما يزال يعارض قيام "مؤسسات الدفاع عن المثلية الجنسية". فخلال العقد الحالي، أدت عدّة عوامل إلى أكثر من مبادرة للدفاع عن حقوق المثليين في لبنان والمنطقة.

غسان مكارم

ولكن، حتى في الظروف القمعية، يمكن للناس بناء الروابط والتشبيك من أجل خلق مساحة حرة لإشباع حاجاتهم. الحمام التركي مثلاً هو مكان محبب لدى المستشرقين والرجال المثليين على السواء. وتخبرّ عاملات اجتماعيات تعملن في مناطق شعبية جداً من بيروت عن عدد كبير من العلاقات المثلية بين "ربات المنازل". كما أن أول "ناد ليلى" للمثليين في لبنان افتتح في أواسط الستينات في الحمراء.

في أواخر التسعينات، أصبح الانترنت مكاناً آمناً يتمكّن فيه المثليون من التعارف وحتى التكلّم في السياسة. وقد لعب الانترنت دوراً مهماً في الربط بين الناشطين لغاية العام ٢٠٠٢ عندما بدأت المجموعات الرسمية وغير الرسمية تتنظّم.

قبيل ذلك ظهرت عدّة مبادرات تطرح قضايا الحرية الجنسية في بيروت. فقام نادي "حر" ClubFree بتنظيم معرض "أنا موجود" في أواخر ٢٠٠٠، بالإضافة إلى مهرجان السينما "الرجل هو امرأة - بلا تمييز" في نهاية ٢٠٠١ من تنظيم "الخط المباشر". المهرجان جذب

وضع المثلية الجنسية (بمعنى الانجذاب إلى الجنس ذاته) في لبنان شبيه بالوضع القائم في معظم دول الشرق الأوسط. هو خليط من التقبل الاجتماعي (وفي بعض الأحيان قبول احتفالي/طقوسي كما في الجزيرة العربية مثلاً) يضاف إلى غموض قانوني يجعل الوضع في الشرق الأوسط مشابهاً لأوروبا عندما كانت المثلية الجنسية معاقبة قانونياً. لكن، وبالرغم من صعوبة تقبل المجتمع الهوية المثلية، فإن حملات قمع السلطة المنظم والممنهجة ضدّهم لم تكن معروفة في الماضي.

وهنا لا أعني أن المجتمع يتقبل العلاقات المثلية بشكل عام. فأغلبية الذين ينجذبون للجنس نفسه يعيشون حياة من السرية والهروب وعدم الاستقرار. العلاقات المثلية الجنسية تشكل انحرافاً عن القوانين الدينية والاجتماعية المتعارف عليها ويعني أن "المثلية الجنسية يتم محاكمتها في أغلب الأحيان في حالات يصعب فيها أخلاقياً القيام بدفاع" (١)، وهنا يجب أن نضيف الصعوبات الاقتصادية والتقاليد.

خاصةً" وغيرها من المبادرات، لعبت مجموعة "الخط المباشر" ومجلة "اليساري" دورها في وضع قضية التحرر الجنسي في برنامج الحركات اليسارية والتغييرية الجديدة. وقد شاركت، كمجموعات وأفراد، في التضامن والتوعية حول قضايا المثلية الجنسية.

انخرطت تلك المجموعات اليسارية الجديدة في اعتصام دام ٤٥ يوماً للاحتجاج على حصار رام الله في نيسان ٢٠٠٢، أدى إلى نشأة حالة يسارية جديدة (المركز الإعلامي المستقل، اليساري، حملات المقاطعة) أصبحت الحليف الطبيعي للأقليات الجنسية في نضالها من أجل التحرر، خارج نطاق العمل المقيد والمقيد لجمعيات حقوق الإنسان.

وخلال تحضير الولايات المتحدة للحرب على العراق أصبحت "حلم" جزءاً من حملة "لا للحرب - لا للديكتاتوريات" المناهضة للحرب. وقد هدفت الحملة إلى الدفاع عن الديمقراطية الحقيقية التي تدعو إلى إعطاء الحقوق المدنية للجميع. انخرطت "حلم" لم يكن بدافع التضامن فقط، بل إيماناً منها أن التحرر لا يمكن أن يتم في ظل الامبريالية.

في ١٥ شباط ثم ١٥ آذار من العام ٢٠٠٢ رُفِع علم "قوس قزح" لأول مرة في شوارع مدينة عريية وبشكل علني،^(٤) وذلك في التظاهرات المعارضة للحرب الإمبريالية على العراق والمنطقة. هذا وضع "حلم" في موقع ندي مع مختلف التيارات المدنية والسياسية في البلد، خاصة اليسار والديمقراطيين وحتى القوميين العرب وأحزاب "إسلامية". وبالرغم من أنهم يتساوون جميعاً في رهاب المثلية إلا أنهم أُجبروا على التعامل مع القضية على المستوى السياسي رافعين بذلك مستوى النقاش حول علاقة الحرب بالديمقراطية والحريات الفردية.

من هم أعداء الحرية الحقيقية؟

شهد الناشطون من أجل الحريات ما تعنيه حقيقة الديمقراطية على الطريقة الأميركية. فالأحداث التي جرت بعد اغتيال الحريري وضعت البلد بكامله في حالة اضطراب وبلبل. انسحاب الجيش السوري والعودة بالديمقراطية بدت ملاذاً للكثيرين ولكن الواقع كان مختلفاً تماماً.

خلال ثورة الأرز، قام حلفاء الولايات المتحدة والمجتمع الدولي برفع يافطات تتعت أعداءهم بكلمات مثل "لوطي" و"شاذ". بل وتم منع ناشطين مثليين من في "مخيم الحرية"، وكان معظم المانعين من دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون وهلم جراً من الشعارات الفارغة وتتلقّى قياداتهم التمويل من الاتحاد الأوروبي وبرامج دعم الديمقراطية الأميركية.^(٥)

قصص الاعتداء على المثليين من قبل مجموعات تنتمي إلى القوى المؤيدة للولايات المتحدة اختلطت مع قصص الاعتداءات على الفقراء والعمال السوريين بعيد ثورة الأرز. أمّا منع المثليين عن "مخيم الحرية" فكان بمثابة تذكير أنه حتى بعض الحلفاء مثل "الاشتراكيين" و"الديمقراطيين" (رفاق بلير في أمميته) لا يمكن الاعتماد عليهم سوى لسماع ترهات مثل "نحن لا نسمح للبنات المبيت في المخيم أيضاً".

إستراتيجية "حلم" المعتمدة على العلنية أمنت مساحة للحديث عن قضايا الجنسية، لكنّها أثارت غضب بعض المحافظين في بيروت المرتبطين بجهات إقليمية محافظة هي الأخرى وحليفة للولايات المتحدة. فبعد مؤتمر عن رهاب المثلية في أيار ٢٠٠٥، قام الموقع التابع لفضائية "العربية" السعودية بحملة تشهير مدعومة من حلفاء دينيين في لبنان. وقام عضون بلدية بيروت بتقديم شكوى ضد جمعية "حلم" متهماً إياها بممارسات يصعب تصديقها، كالجنس الجماعي خلال الاجتماعات وعروض الأفلام الإباحية (خلال مؤتمر علني وعام غطته الصحافة (!)). وبعد بضعة أشهر من التحقيقات

أساس حول "عبدة شيطان" يرتبطون بالممارسات المثلية، أعطتها الشرطة اهتماماً من خلال مدهامات وإجراءات قانونية لم يجر ملاحظتها جيداً، بالإضافة إلى تصريحات رسمية. خلال تلك الفترة، استغلّت الأصوات الدينية الفرصة لتكرار موقفها المعارض للمثلية الجنسية. زيادة على ذلك، فقد استخدمت "لجنة المحافظة على القيم الأخلاقية" التي تمثل الطوائف الكبرى مصطلح "بدعة" لشيطن المثلية الجنسية والزواج المدني. أمّا حزب الله فيتجنّب المجادلة في القضايا الاجتماعية مع أنه ينشر قيمه الأخلاقية من خلال أعضائه ومناصريه.^(٦)

الحكومة اللبنانية بدورها حاولت لكنها عجزت عن ربط "عبدة الشيطان" بالنوادي الليلية للمثليين أو المختلطة التي بدأت بالانتشار. وكانت حملات بوليسية مشابهة قد بدأت تظهر في المغرب ودول الخليج، ساعد عليها تردد ورفض منظمات حقوق الإنسان العربية الضعيفة والمتهمة بأولويات التمويل التدخل في قضايا مثيرة للجدل، بالإضافة إلى زيادة تدخل عمل الأجهزة الأمنية في دول الجامعة العربية (قبل انطلاقة "الحرب على الإرهاب" رسمياً في ١١/٩). يضاف إليه الحماس المفرط المجهول بعقلية استعمارية لبعض الجمعيات الغربية التي تسعى لإلحاق حركات حقوق الإنسان بالأولويات الغربية وترويج مفاهيم "الهوية" على الطريقة الأوروبية، باحثة عن جبهة جديدة، غالباً ما تكون هي ذاتها التي تعلنها الدول الإمبريالية كمجال لتوسّعها.

حدود القانون

قضية "كوين بوت" جمعت أيضاً ناشطين في حقوق الإنسان حول أجندة تقدمية. فأسهمت في تأسيس "المبادرة المصرية لحقوق الشخصية" في القاهرة لإثارة قضايا كانت محرمة في منظمات حقوق الإنسان العربية التقليدية، المرتع المشترك للساليين والنيوليبراليين. الجنسية دخلت في النقاش العام، وأصبح تقنين الجنس وجعله تحت رقابة البوليس التكتيك الأنجع للسلطة لكسب ود الحركات الإسلامية الصاعدة.

أما العائق القانوني الأساسي الذي يواجه المثليون في لبنان فهو المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات والذي يعاقب على كل ممارسة جنسية "خلاقاً للطبيعة" بالسجن لمدة تصل إلى السنة. في خريف ٢٠٠٢، حصلت جمعية "حريات خاصة" على نص مقترح لتعديل القانون. وبالإضافة إلى عدد من "الإصلاحات" التي اعتبرت وقتها تراجعاً كبيراً عن التزامات لبنان بالمواثيق الدولية، جاء المقترح المتعلق بالمادة ٥٣٤ ليوسّعها ويجعلها تشمل العلاقات (التي قد لا تتخللها عملية ولوج) وليجعلها تنطبق على المثليات أيضاً (كما جاء في ملاحظات لجنة تحديث القانون).

جوبه هذا الإصلاح الرجعي بتحالف ضم حوالي ٢٠ منظمة ومجموعة محلية أطلقت حملة مدنية توجت بمؤتمر حول "الكرامة الإنسانية في قانون العقوبات" في منتصف ٢٠٠٣ (نظم المؤتمر: حريات خاصة، التجمع النسائي اللبناني، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، والمجموعة المحلية لمنظمة العفو الدولية). وقد أدى الضغط لإعادة نص المسودة إلى اللجنة التي حاولت إشراك ممثلين عن المجتمع المدني في النقاشات التي يبدو أنها توقفت أواخر ٢٠٠٤.

من ضمن تلك المجموعات كانت مجموعة "حلم" التي أصبحت المنظمة الوحيدة التي تتبنى قضايا المثليين والمثليات (والمزدوجين والمزدوجات والمتحولين والمتحوّلات جنسياً وأحرار الجنس) علناً في الدول العربية.

لا للديكتاتوريات

بموازاة العمل القانوني والحقوقى التعبوي لمجموعات مثل "حلم" و"حريات

افتتاح أولياد المثليين المنعقد في مونتريال في ٢٧/٧/٢٠٠٧، في رسالة مسجلة على الفيديو تحت وقع القصف الإسرائيلي:

"ربما يكون أحد أصعب الأمور في نضال "حلم" هو إضفاء الشرعية على قضيّتها من دون التعرّض لاتهامات "العمالة للإمبريالية الغربية". قد يبدو هذا الإعلان مشيناً للبعض، ولكنّ الخوف يجد ما يبرره. التاريخ مليء بأمثلة عن تورط منظمات حقوق الإنسان في تمرير الأجنذات الاستعمارية وتدعيمها بحجج طهرانية مزيفة. حالياً، ونحن ندخل في المرحلة الجديدة لخطة الإدارة الأميركية لإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للشرق الأوسط تحت شعار "الحرب ضد الإرهاب"، نسمع الكلمات الطنانة ذاتها: ديمقراطية، إصلاح، حرية، وحقوق الإنسان. فكيف لا نتفاجأ أن يُقابل بالشك كل كلام عن حقوق الإنسان؟ بوش استخدم حجة قمع النساء لغزو واحتلال أفغانستان والعراق. إسرائيل تروج لنفسها على الدوام كالمُجلبج الآمن للأقليات الجنسية وتستخدم "تقبّلها" لهم كدليل على أنها أكثر "تحضراً" من العرب المجاورين لها. المحتلين من قبلها وغير المحتلين. وبعض ناشطي حقوق المثليين والحقوق المدنية انضموا لحركات قومية يمينية في ممارساتهم العنصرية تجاه العرب والمسلمين.

"... وبينما تدمّر إسرائيل البنية التحتية للبنان وتقتل سكّانه بأسلحة من صنع الولايات المتحدة الأميركية تنفيذاً لآخر مستلزمات خطة "الشرق الأوسط الجديد"، وجب علينا أن ننبد أفعالها المشينة. نحن لا نقبل الديمقراطية بواسطة المدافع، ولا نقبل أن نتحرر بواسطة الحرب." ■

لادن (الغرب المتحضّر ضد الشرق المتخلف - الشرق الأخلاقي ضد الغرب الفاسق).

وهذا يتماشى مع مبدأ إمبريالي جديد/قديم يستغل مسألة حقوق الإنسان كمنصة للتوسّع الاستعماري العسكري (تماماً كما استغلّت قضية المرأة في أفغانستان وقبلها بعشرات السنين لتبرير استعمار بريطانيا للهند).

مؤخراً، بدأت العديد من منظمات الدفاع عن حقوق المثليين تطلب من أشخاص ك"بيتر تاتشل" (أحد النشطاء المصابين برهاب الإسلام والمتحالفين مع المجموعات الفاشية كالحزب الوطني البريطاني) الابتعاد عن قضايا المنطقة، خاصة وأن "طبيته" وتعاضده يأتیان على أعقاب التهديدات بالتدخل العسكري.

وقد شهدت أوساط حقوق الإنسان جدلاً حاداً بين "هيومن رايتس ووتش" (إحدى أهم المنظمات العالمية المدافعة عن حقوق الإنسان) و"اللجنة العالمية لحقوق المثليين والمثليات الإنسانية" من جهة، وجمعية "أوتريج" وبعض مناضلي حقوق الإنسان الملتحقين بقوّات التحالف حول العالم، من جهة أخرى، على خلفية تشويه معلومات متعلّقة بحملة ضد ممارسة الجنس المثلي في إيران. ومنذ بضعة أشهر، تعمّق الخلاف بعد استخدام "أوتريج" (وهي جمعية من البيض البريطانيين) كلمة "همجي" لوصف قانون في البرلمان النيجيري كان سيزيد من معاناة المثليين. المهم أنّ النشطاء المحليين في نيجيريا تمكّنوا من صد النيران "الصدقية" الآتية من المستعمر السابق وتمكّنوا من منع القانون من المرور.

خلال حرب تموز ٢٠٠٦، كان على "حلم" أن تفسّر هذا الموقف صراحة وبشكل تفصيلي خلال

واستدعاء مؤسسي الجمعية، قرر المدعي العام عدم النظر بالشكوى لاتقاء الجرم.

صامدون

مشاركة "حلم" في حملة التضامن والمقاومة المدنية ضد العدوان الإسرائيلي في الصيف الماضي كان الحدث الأكبر في الآونة الأخيرة. علاقة "حلم" باليسار والحملات المناهضة للحرب يعني أنها كانت من أولى المؤسسات التي تفاعلت ضد العدوان وأصبحت جزءاً من الجهد الشعبي لتخفيف آثاره والتضامن مع المهجّرين وضحايا الاعتداءات.

فقد تحوّل مركز المثليين والمثليات إلى أحد الأمكنة الأكثر انشغالاً في بيروت خلال ٤ أسابيع من القصف. حيث التقت مجموعات خرجت من اعتصام تضامني مع غزة وانضمت إلى مئات المتطوعين والجمعيات الأخرى في "مركز الإغاثة-الصنائع". مكتب "حلم" أصبح مركز الاتصال الرئيسي للمتطوعين والمؤسسات المساعدة ولتوزيع المساعدات على مراكز النازحين. بانضمامها لحركات مناهضة للحرب وجمعيات المدافعة عن البيئية والطلاب واللاجئين الفلسطينيين أصبحت "حلم" جزءاً من إحدى أهم حملات الإغاثة الشعبية: "صامدون". المركز كان مسؤولاً عن إغاثة أكثر من ١٠٠٠٠ نازح، وفي مرحلة لاحقة أصبح جزءاً من مشروع إغاثة طال أكثر من ١٠٠ قرية في الجنوب.

جريدة "بينك نيوز" اللندنية المتخصصة بأخبار المثليين علّقت على الموضوع وقالت، "في الحقيقة، كل متطوع يريد المساعدة في عمل الإغاثة عليه أن يتبارك من علم قوس قزح الموجود في بيت زيكو."^(٦)

كان هناك أفراد ومجموعات متديّنة (مسلمة ومسيحية) ضمن شبكة الإغاثة لكنّها لم تتدّمّر. في الواقع، عندما زار أحد ممثلي اللجنة الصحية لحزب الله وسئل عن رأيه حيال تواجده في مكان للمثليين، قال، "الله يقوّيكن". طبعاً، هذا ليس موقف الحزب الرسمي، لكنه يعبر عن وجود أرضية مشتركة، إذا أردنا.

ديمقراطية المدفع

انضمام "حلم" لحركات مناهضة للحرب ناتج عن فهمها لفشل إستراتيجية الحركات العالمية للدفاع عن حقوق المثليين، وخاصة تلك التي تعاني من رهاب الإسلام مثل "أوتريج" Outrage البريطانية. جمعيات كهذه تعتمد خطاباً تحقيرياً ضد المسلمين (والسود والعرب) يربك الحملات في الغرب ويضع المسألة ضمن ثنائية بوش/بن

(١) نزار صاغية في مقابلة مع MERIP، ربيع ٢٠٠٤

(٢) لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة <http://hrw.org/reports/2004/egypt0304>

(٣) صاغية، MERIP

(٤) راجع/ي الصحف المحلية في الأسبوع الذي تلا المظاهرات

(٥) مجلة "بزا"، العدد ٢، <http://www.helem.net>

(٦) <http://www.pinknews.co.uk>. راجع/ي أيضاً تغطية الغارديان وموقع الجزيرة الإنكليزي خلال العدوان

(بالإضافة إلى أرشيف "حلم")

عن نص كلمة ألقىت في جامعة SOAS، لندن
ضمن فعاليات مهرجان "الماركسية ٢٠٠٧"

ترجمة: هبة عبّاني

سكير يتخيل: سيناريو ما لتصفية وليد عيدو

أحمد السيد

المكان: أحد أزقة شارع الحمراء الضيقة

الحضور: سكير يشبهني

الهدف: شرب أكبر كمية ممكنة من الجعة بثمن رخيص ودون إزعاج من أحد أو لأي أحد إلى حتى فقدان أي إحساس بالمسؤولية أو المنطق. بووم، وكالعادة تصحرت الأرصفة إلا من بعض المارة يحثون الخطي، والسؤال واحد في العيون: من هذه المرة؟

أنا شخصياً لم أسأل هذا السؤال لأنني، وبعد صف بعض النقاط غير المنطقية والتي أحل عبرها الأشياء، أجد ان ما حصل هو نتيجة طبيعية. خاصة مع ما أملك من معطيات تجعلني مقتنع بما أقول. البداية في سجن رومية.

فبعيد بدء أحداث مخيم نهر البارد وجواره، وفيما كان الأخوة من مختلف المنظمات الإرهابية يقومون ببعض أعمال البناء الداخلية في السجن، أت مجموعة من المساجين السابقين بناءً على تصاريح خاصة تخولهم الدخول إلى ما وراء القضبان وذلك لإيصال المواد الأولية (حجارة، تراب الخ...).

وقد ترأس هذه المجموعة الأخ إيهاب البنا الذي كان معتقلاً لتورطه بأحداث الضنية، والأخ أبو جندل الذي كان نزيل رومية لنفس السبب، وكلاهما قد أطلق سراحهما في تلك الصفقة المشبوهة، ألا وهي قانون العفو الذي أطلق بموجبه سراح سمير جمعة.

على أي حال (وبلا طول سيرة)، المدهش في الموضوع أنني بعد يومين، صعقت بخبر تصفية أبو جندل أمام أحد محلات العصير في باب التبانة، وكلنا يذكر ما قيل حينها أنه لم يكن مسلحاً وطبعاً لا يمكن أن ننسى ما قاله والده يومها والرسالة التي وجهها إلى سعد الحريري شخصياً وكأنه يعاتبه مردداً جملة "نحننا معك نحننا لك".

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ألم تكن شعبة المعلومات تراقب وتجمع المعلومات عن ما سمي بعصابة شاكر العبسي وكل من تدور حوله الشبهات والشكوك لتورطه بأي علاقة قريبة كانت أم بعيدة بتلك العصابة؟ بناءً على ما تقدم أستطيع أن أنطلق إلى تخيل سيناريو ما لما يحدث وخاصة حادثة إغتيال وليد عيدو ومدى إرتباطها بالأحداث التي شهدتها الساحة الداخلية مؤخراً وخاصة أحداث نهر البارد وما سمي بعصابة شاكر العبسي.

هنا علينا التوقف وإجراء معادلة بسيطة وهي: لقد تمت تصفية أبو جندل من قبل الأجهزة الأمنية لأنه وبحسب التقرير الذي بثه تلفزيون الجديد، كان المسؤول عن العلاقات الخارجية في عصابة شاكر العبسي وخاصة التنسيق بشكل مباشر مع تيار المستقبل، ولذلك وجبت تصفيته لما يملك من معلومات قد تقلب الطاولة رأساً على عقب، والمنطق هنا يقضي بتصفية المنسق من الطرف الآخر (تيار المستقبل) وذلك كي لا يضعف تحت أي ظرف من الظروف...

وقد اعتمدت في هذا التخيل على بعض الحقائق المتعارف عليها. لنبدأ بمسح تاريخي في السيرة الذاتية لوليد عيدو مع حفظ الألقاب. لكن، بما أنني أتيت على ذكر الألقاب، لا يمكن أن ننسى أن المذكور أعلاه هو صاحب

لقب "أبو خمسين" وقد حصل عليه حين كان قاضياً لمحكمة الشمال، فهذه هي التسعيرة التي كان يتقاضها لتميرير القضايا. وبعد محكمة سوليدير وما مرر من مخالفات وممارسات تعسفية بحق المواطنين أمل أن يضمه رفيق الحريري إلى لائحته في الانتخابات التي كانت قريبة حينها. ولكن مساعيه باءت بالفشل، فظل على انتمائه للمرابطين حتى إغتيال رفيق الحريري وانضمامه رسمياً لتيار المستقبل وأصبح عضواً في كتلتهم النيابية.

وبعد تقليبنا لصفحات هذا السجل المشرف والممهور بالفساد الإداري والرشاوى، أستطيع سكير مثلي أن يسرح متخيلاً سيناريو ما وراء تصفية وليد عيدو جسدياً وهو نفسه السيناريو المتبع في تصفية أبو جندل ولنفس الاسباب؟

إذ أنني لا أستبعد أن تكون شخصية مثل وليد عيدو متورطة وبصورة مباشرة مع ما يعرف بعصابة شاكر العبسي سواء في التنسيق أو الشيكات والحوالات المصرفية التي كانت تصرف لتلك العصابة. ولذلك فمن قتل وليد عيدو قام بذلك لسببين.

السبب الأول هو إخفاء أي دليل يملكه وليد عيدو ويثبت تورط أطراف أخرى مع عصابة العبسي كضمانة في حال قررت تلك العصابة إظهار ما يثبت تورطه وهنا يكون الرد المتوقع والجهاز مسبقاً أن الرجل قد مات أخذاً سره معه وكما هو معروف، "عفا الله عما مضى".

السبب الثاني هو التأكيد على أهمية المحكمة الدولية، وبأي شكل كانت، إذ إن المجتمع الدولي سيصبح، أكثر وأكثر، متأكداً ومقتنعاً بضرورة وضع حد لعمليات الاغتيال في لبنان، ولو بالقوة العسكرية الدولية.

ختاماً وللتذكير وبناءً على ما تقدم دعونا لا ننسى أن ما ورد ليس سوى هذيان لسكير يتخيل سيناريو ما، وإلى كأس آخر. ■

للتعريف فقط

الإعلام: يُطلق مصطلح إعلام على أي وسيلة أو تقنية أو منظمة أو مؤسسة تجارية أو أخرى غير ربحية، عامة أو خاصة، رسمية أو غير رسمية، مهمتها نشر الأخبار ونقل المعلومات، فضلاً عن مهامها الأخرى في الترفيه والتسلية. تطلق على التكنولوجيا التي تقوم بمهمة الإعلام والمؤسسات التي تديرها اسم وسائل الإعلام.

الإعلام الإخباري: هو الإعلام الذي يقوم على جمع وتحليل الأخبار والتحقق من "مصادقيتها" وتقديمها بـ "موضوعية" و "شفافية" للجمهور، وغالباً ما تكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة السياسية أو المحلية أو الثقافية أو الرياضية أو الاجتماعية وغيرها. تطلق على التكنولوجيا التي تقوم بمهمة الإعلام الإخباري والمؤسسات التي تديرها اسم وسائل الإعلام الإخبارية.

وسائل الإعلام الإخبارية اللبنانية: طبقاً لما ذكر أعلاه، لم يفلح البحث عن "وسائل الإعلام الإخبارية اللبنانية" في إظهار أي نتائج. ز.ك.

مستقبل اليسار في فلسطين

محمد قريوتي

أكبر دليل على ذلك كان موقف اليسار التقليدي في فلسطين من الأوضاع الراهنة، وما ترافق معها من تصريحات لمسؤوليه، كنايف حواتمة الذي قال أنه يقف إلى جانب محمود عباس وحركة فتح في مواجهتها مع حماس. ويأتي موقفه هذا على عكس الخبرة في التعامل مع فتح ومنظمة التحرير التي طالما اشتكى منها اليسار الفلسطيني.

لقد كان الخيار، تاريخياً، لليسار الفلسطيني البقاء ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، حتى لو تناهى ذلك مع المبادئ الفكرية والسياسية التي قامت عليها تلك الفصائل. لكن منذ قيام اتفاق أوسلو، الذي اعترض عليه اليسار الفلسطيني متمثلاً بالتيار الديمقراطي والجبهة الشعبية، تم تهميش دور منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني الذي يضم معظم الفصائل الفلسطينية، كما تم تهميش دور اللاجئين الفلسطينيين، وبصورة خاصة فلسطينيي لبنان، وذلك كي يتسنى لفتح السيطرة الكلية على المجريات السياسية على الساحة الفلسطينية.

ذلك الموقف المعارض تبدل، وبشكل واضح، بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها الحكومة. أصبح التعاطي مع الحكومة والمجلس التشريعي كأنها حكومة تصريف أعمال (مجلس بلدي) وتم الترويج لاستعادة منظمة التحرير لدورها. ترمي هذه الخطوة، وأخرى مثلها، كالإفراج عن بعض قيادات وكوادر اليسار - والسماح للبعض الآخر بالعودة إلى الأراضي المحتلة بحجة كونهم قوى "اعتدال" - إلى خلق شرعية أو أكثرية وهمية للضغط على حماس.

إن الأوضاع في الأراضي المحتلة والنزاع القائم بين القوى الرأسمالية اليمينية (فتح) والقوى الإسلامية اليمينية (حماس) تهدد استمرارية النضال من أجل القضية الفلسطينية وتدخل الشعب الفلسطيني في نزاعات لا تخدم هذه القضية من أية ناحية. أما انخراط اليسار في هذا النزاع لمصلحة السلطة وفتح التي باتت واضحة في تحالفها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، في محاولة للاستحواذ على دور سياسي في المرحلة المقبلة، يعد مغامرة تهدد بالقضاء نهائياً على اليسار والقضية الفلسطينية معاً. ولا خلاص لمشروع اليسار في فلسطين إلا في مراجعة موقفه السياسي وإتباع نهج يتماشى مع الرغبة الشعبية في مقاومة الاحتلال ومحاربة الاستغلال. ■

بعد انسحاب إسرائيل "الأحادي الجانب" من غزة وهزيمتها في جنوب لبنان والخسائر العسكرية والسياسية الأميركية بمواجهة المقاومة العراقية واستنهاض المقاومة في أفغانستان والصومال وبروز حركات معارضة جديدة واستنهاض أخرى قديمة، يثبت عقم منطق الانهزام الذي اعتمده اليسار الفلسطيني خلال الخمس وعشرون سنة الماضية. بعد ما سمي "الانقلاب العسكري" في غزة من قبل حماس، تسارعت وتيرة التطورات السياسية والميدانية على الساحة الفلسطينية، وتوالت الاتهامات الموجهة ضد حماس بالانقلاب على مفهوم الدولة، وتطهير القطاع من حركة فتح، والبدء ببناء مشروع الدولة الإسلامية. لكنه اتضح أن ما قامت به حماس هو محاولة "تحرير" القطاع غزة من عصابات الدحلان، المدعومة والمغطاة من محمود عباس، ولجم الفلتان الأمني. وبعد أن صادرت حماس وثائق وملفات تابعة لأجهزة مخابرات السلطة، تبين ضلوع أعضاء من فتح بجرائم تبدأ بالفساد لتصل إلى الخيانة والعمالة لإسرائيل. وذلك باعتراف كوادر رفيعة المستوى داخل حركة فتح.

ما يجري اليوم في فلسطين شبيه إلى حد كبير لما يجري في لبنان. فقد أثبتت المقاومة في لبنان قدرتها على هزيمة إسرائيل، وبات واضحاً التأييد الشعبي الذي تحظى به من خلال الانتخابات. تحول مشروع ضرب المقاومة من القضاء عليها عسكرياً إلى الاستعانة بقوى داخلية فلسطينية أو لبنانية لإنهاء هذه الظاهرة. وأضاع اليسار، خلال هذه الأحداث، فرصة كبيرة للعب دور فعال وتقديم دعمه الواضح وغير المشروط، لكن النقدي، للمقاومة، والتصدي مباشرة للمشروع الإمبريالي. ارتباك اليسار قلص الترابط بين اليسار والطبقة العاملة والقواعد الشعبية.

عدم قدرة اليسار على إنتاج خطاب سياسي يتماشى مع تطورات الصراع في المنطقة والجمود الفكري للفصائل والأحزاب اليسارية المقاومة ينتج الفراغ الذي تشغره الحركات الإسلامية من خلال عملها في المجال المدني والاجتماعي. وغياب أي طرح بديل يخاطب مصالح وهموم الطبقة العاملة، نمت نفوذ الحركات الإسلامية واستحوذت على التأييد الشعبي لمشروعه السياسي الذي بات أساساً لأي حركة معارضة في المنطقة، محتلاً بذلك الموقع اليسار الطبيعي.

ردود أفعال اليسار على هذه التطورات أخذت المنحى القوي. فبدل أن يتدارك اليسار موقعه الشعبي والسياسي من خلال مراجعة ونقد ذاتين يمهدان لتفادي أخطاء الماضي والمضي قدماً، أصبح شغله الشاغل انتزاع مكانته التاريخية من الحركات الإسلامية والمقاومة، وإن لزم ذلك التحالف مع النظام والطبقة البرجوازية.

حقوق الفلسطينيين هي حقوقنا جميعاً

بيرناديت ضو

تقع قضية اللاجئين الفلسطينيين في قلب الصراع العربي الإسرائيلي، إذ بدأت عملية التهجير منذ تأسيس دولة إسرائيل، عبر العمليات العسكرية التي طردت السكان غير اليهود من فلسطين. فعند نهاية حرب ١٩٤٨، كان قد هجر ما بين سبعمائة ألف وثمانمائة

ألف عربي فلسطيني من بيوتهم. بضع مئات الآلاف هجروا بعدها بسبب حرب ١٩٦٧. هناك أيضاً عدد من الفلسطينيين المهجرين ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، أو كانوا خارج فلسطين ولم يستطيعوا العودة.

في نهاية العام ١٩٤٨، طلبت هيئة الأمم المتحدة من إسرائيل، بموجب القرار رقم ١٩٤، السماح للفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم، ولكن إسرائيل، وحتى يومنا هذا، رفضت تطبيق القرار. مبقية الملايين من الفلسطينيين في وضع لجوء، لمدة طويلة من الزمن، ومن دون أي بادرة لأي حل تلوح في الأفق.

ويبقى لبنان البلد العربي الوحيد بل الفريد من نوعه في العالم الذي يحرم الفلسطينيين من حقوقهم بداعي الخوف من توطينهم ويزعم حثهم على العودة إلى أراضيهم (١). فاللاجئون الفلسطينيون في لبنان يعيشون من دون أبسط الحقوق المدنية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. وتقول الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) إن "اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم في حالة قصوى من التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي".

هناك مجموعة من القوانين والقرارات التي من شأنها حرمان الفلسطينيين في لبنان من أن يعيشوا بكرامة؛ كالحق في التملك أو الحق في الحصول على الضمان الاجتماعي أو الانتساب إلى النقابات أو الاستفادة من الضمان الصحي أو إنشاء المؤسسات والجمعيات.

فالإجراءات التي اتخذت عام ١٩٩١ بوضع حواجز الجيش اللبناني على مداخل مخيمات الجنوب (صيدا - صور)، كان من المفترض أن تكون مؤقتة، لا زالت موجودة. وأضيف لها لاحقاً منع إدخال مواد إعمار وبناء للمخيمات. وفي عام ٢٠٠١ صدر قانون يستثني الفلسطينيين فقط من كل دول العالم من حق التملك لبيت يسكنه أو شراء عقار يستثمره. فكما أن هذا القانون يمنح التملك فهو أيضاً يطرح إشكالية على من سبق وحاز ملكية عقار أو بيت هي أنه لا يحق له توريثه لأي من ورثته الفلسطينيين!!

في حزيران ٢٠٠٥، منح القرار الوزاري لوزير العمل، طراد حمادة، الفلسطينيين حق العمل في بعض المهن التي لم يكن مسموحاً للفلسطينيين العمل فيها ضمن فئات لا توجب انضمامهم إلى النقابات إلزامياً كمهنة المحاماة والطب والمحاسبة الخ... هذا القرار أبقى على التمييز ضد الفلسطينيين في حقهم بالعمل، ولم يمنحهم حق العمل بالمهنة التي يريدون. ونسمع بعض "التبريرات" التي تفسر موقف الدولة اللبنانية العنصري من عمل الفلسطينيين، بأنه سيحرم اللبناني من هذا العمل، أي بهدف حماية العامل اللبناني!!! ولكن في الحقيقة إن العامل الفلسطيني بعمله ينتج للاقتصاد اللبناني، كما ويصرف راتبه بالكامل فيه، ومن دون الحق

بالحصول على أي خدمة أساسية مثل الطبابة أو التعليم... أضيف إلى ذلك وضع اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين لدى وكالة الأونروا أو لدى الدولة اللبنانية أو لدى الاثنان معاً، فهؤلاء ممنوعون من الحصول على جوازات سفر، وإن خرجوا من المخيم يُعتقلون فوراً لعدم حيازتهم للأوراق الثبوتية. وهؤلاء لم تعلن الدولة اللبنانية موقفها من وضعهم ولا كيفية حل مشكلة تسجيلهم.

إن غالبية الفلسطينيين يعيشون في مخيمات مكتظة لا تتمتع بأبسط القواعد الصحية من النور والهواء والصرف الصحي والمياه النظيفة. كما تغيب عنها الخدمات العامة الأساسية من المدارس والمستشفيات، ومراكز الخدمات الصحية الأخرى. كما أنهم لا يتمتعون بحق تأليف النقابات والجمعيات للنضال من أجل الحصول على حقوقهم ولا حتى التحرك والتظاهر للتعبير عن واقعهم، وإبداء الرأي بما يواجههم في حياتهم اليومية.

يجري الخلط، وبشكل متعمد، بين الحقوق الأساسية للفلسطينيين في لبنان وبين حق العودة. ففي القانون الدولي، يتوجب على الدول المستضيفة أن تحمي اللاجئين وأن تؤمن لهم كل مقومات الحياة الكريمة إلى حين عودتهم إلى بلادهم. وبما أن لبنان يعطي للقوانين الدولية رتبة أعلى من القوانين المحلية، في هرم تراتبية القوانين، فهو ملزم بحماية واحترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين. حقهم بالحياة أولاً، وحقهم بالعمل وحقهم بالتنقل والاستفادة من الخدمات العامة كافة كالتعليم والطبابة والاستشفاء.

إن السياسة التي تعتمدها الدولة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، هي نفسها التي تعتمدها ضد كل الفئات المهمشة، والهدف واحد هو تفتيت نسيج المجتمع من أجل إضعافه وتدجينه، ومنعه من الرفض، رفض الفقر والظلم المسلط عليه. والمضحك المبكي في قصة حماية العامل اللبناني من المنافسة مع اليد العاملة الفلسطينية، هي أن الدولة لم تفكر بهذا العامل، ولو لوهلة، عند وضعها لسياساتها الاقتصادية بغية تقليص الإنفاق وزيادة العائدات، أي حسابات الربح والخسارة. لم تفكر بالعامل اللبناني عندما انقضت على المؤسسات والمرافق العامة نهباً وهدراً للمال العام، بغية خصخصتها، (مشروع خصخصة شركة كهرباء لبنان الذي نشهد الآن)، وبيعها بأتفه الأثمان وحرمان خزينة الدولة منها، أي أموالنا، التي يجب أن تنفق على المقومات الأساسية للعيش الكريم. لم تفكر بنا عند وضع الضرائب والتركيز على غير المباشرة منها، والتي يشعر بها الفقير فقط وتؤثر على قدرته الشرائية. كما إهمال جباية الضرائب المباشرة على أصحاب الرساميل الكبرى والمصارف والشركات الكبرى، التي ستشكل مدخولاً كبيراً للخزينة...

بكل ذلك، تحرم الدولة اللبنانية العامل اللبناني والفلسطيني، المشكلين للنسيج الاجتماعي، من أبسط حقوقهم. ومن أجل ذلك تتوحد مصالح العمال اللبنانيين مع الفلسطينيين في مواجهة واحدة ضد هذا النظام الظالم. ضد نظام التفريق الطائفي، نظام التهميش الاقتصادي، نظام التمييز العنصري... نتحد اليوم مع الطبقة العاملة الفلسطينية من أجل حقوقنا المدنية والسياسية. ■

عمال إيران بين مطرقة القمع وسندان الاتهام بالخيانة

هبة عبّاني



تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أكثر الدول في عصرنا الحالي إثارة للجدل دولياً، إقليمياً، وداخلياً. وتنقسم الآراء حول نشاط إيران النووي بين مؤيد ومعارض لدرجة إدراج إيران في محور الشر واعتبارها الدولة الأكثر تهديداً للسلام العالمي، وذلك في محاولة لحصر النفوذ العسكري والسياسي في دولة واحدة. وقد تبدو الحقوق والنضالات العمالية في إيران مسألة هامشية للمجتمع الدولي بكافة توجهاته سواء كان مؤيداً أو معارضاً للسياسات الإيرانية، مع وجود استثناءات بسيطة لبعض دعاة الحرية، بالنسخة الأميركية المعدلة، في محاولة منهم لاستغلال النضالات العمالية والقمع الذي يتعرض له العمال من أجل تمرير الأجندة السياسية الأميركية.

من هذا المنطلق، كان لا بد من الإشارة إلى الحركة العمالية في إيران وإلى ممارسات النظام القمعية من موقع متضامن مع العمال ونضالاتهم ومن موقع لا يؤمن بالقدرات السحرية للولايات المتحدة الأميركية في وهب الحريات للشعوب. إن النضال العمالي الإيراني لم ينشأ اليوم وهو يتعرض كما كافة النضالات العمالية في العالم للتهميش والتعتيم وأيضاً إلى التشويه من خلال الإيهام أنه من ضمن الحركات المتآمرة مع الولايات المتحدة. ومما لا شك فيه أن تهميش العمال ونضالاتهم ما هو إلا نتيجة للسياسات العالمية الجديدة القديمة.

حضرُوا في كانون الثاني، أُلقي القبض عليهم عندما رفضوا إلغاء الإضراب واقتيدوا إلى سجن إفين.

ثم قامت السلطات بعمليات اعتقال واسعة لأعضاء الاتحاد في ٢٧ كانون الثاني عشية الإضراب الذي هُدد بتنفيذه، فاعتقلت بعض العمال بعدما أكملوا مناوباتهم واعتقلت آخرين في منازلهم. وكان من جملة المعتقلين زوجتا منصور حياة غيبي وسيد داوود رضوي وزعيم نقابي ثالث هو يعقوب سليمي. وداهمت قوات الأمن منزل يعقوب سليمي بعد أن أجرت محطة إذاعية في برلين مقابلة معه، لكنه لم يكن في المنزل حينها. بيد أن زوجته وأطفاله تعرضوا للضرب واعتُقلوا.

أما في العام الحالي، فقد تظاهر مئات الإيرانيين بمناسبة عيد العمال مطالبين بالعدالة ومنتقدين تقاعس السلطات في تحسين ظروفهم الحياتية، إلا أن شرطة مكافحة الشغب قامت بتفريقهم عندما خرج المتظاهرون إلى الشارع. وقد تظاهر حوالي ٦٠٠ عامل عند الخروج من ملعب رياضي ورددوا هتافات ضد وزير العمل "محمد جمهوري" في ساحة هفتي تير. وردد العمال بعد تجمع في ملعب شيرودي "وزراء غير كفؤين، استقيلوا" و"حكومة، برلمان، أوقفوا الشعارات، تحركوا" و"الموت للطغاة". وقامت شرطة مكافحة الشغب المنتشرة بكثافة بتفريق المتظاهرين بعد مواجهات محدودة فيما هتف العمال "الموت للذين يدعمون الرأسمالية" و"عار على الشرطة". ووقعت شجارات عندما خرج المتظاهرون إلى الشوارع من الإستاد.

وكان المتظاهرون قد حملوا نعشاً يرمز إلى المطالب العمالية حيث دارت مواجهات مع الشرطة حين أرادت كسر النعش. وجاءت التظاهرات بعد أن نظم مئات المدرسين ثلاثة تظاهرات خارج مبنى البرلمان في نيسان مما أدى إلى اعتقال عشرات من قادة اتحاد التعليم من طهران ومدينة همدان وسط البلاد. ويتأثر العمال من ذوي الدخل المنخفض والموظفون الحكوميون بشكل خاص من الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية والخدمات.

وفي العام نفسه في مدينة (رودبار) بمحافظة كرمان (جنوبي إيران) تظاهر مزارعون أمام مبنى القاتمقامية ومبنى البلدية للاحتجاج على سياسات الحكومة القائمة على شراء محاصيلهم الزراعية بأسعار رخيصة.

من جهة أخرى، احتشد عمال عبدان أمام دائرة العمل احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم وحوافزهم الاستحقاقية وقال العمال إنهم يشغلون في ظروف عمل صعبة كما أنهم يتعرضون للضرب في حال مطالبتهم بحقوقهم من دون الحصول على مستحقاتهم.

ومن خلال ما تقدم لا نجد ما تقدمه سوى التضامن الكلي مع عمال إيران والعالم والتأكيد إن النضالات العمالية الإيرانية لا تدرج في خانة التآمر بل هي نضالات محقة في وجه الهيمنة والحرمان من أبسط الحقوق وفي وجه الفقر والاستغلال. ■

مراجع:

منظمة العفو الدولية web.amnesty.org

جريدة الوقت www.alwaqt.com

جريدة الوطن www.al-watan.com

الاتحاد الدولي لعمال النقل-العالم العربي www.itfglobal.org

جريدة السيادة www.alssiyada.com

كتاب: إيران ثورة..... في انتعاش، د. زيار

كان من المفترض أن تقدم الثورة الإيرانية للعمال مزيداً من الحريات والحقوق ولكنها لم تقدم سوى مزيد من السجون والتعذيب والاضطهاد كما كان الحال في عهد الشاه.

ففي العام ٢٠٠٠ نظمت قيادة الحركة الطلابية حدثاً سلمياً لإحياء ذكرى إصابة مئات خلال هجوم على مبيت للطلبة في العام ١٩٩٩. ولكن، عندما تجمع الطلبة في الجامعة قبلوا من طرف الشرطة والفيجيل الإسلامي. ووقعت اشتباكات سرعان ما انتشرت في وسط طهران. وكان الفيجيل الإسلامي قد سبق أن هاجم مظاهرة للطلبة حيث كانوا يرفعون شعارات مؤيدة للإصلاح والحريات السياسية. أما البوليس فلم يتدخل عندما كان الفيجيل يلکم ويركل الطلبة على وجوههم. وقوبل عنف البوليس بانفجار في الشوارع في آخر النهار. فقد خاض مئات الأشخاص معركة ضارية ضد عشرات من المتشددين الذين كانوا مسلحين بالحجارة والسلاسل والأسلحة الأوتوماتيكية، يرددون شعارات مساندة للقائد الأعلى المتشدد آيات الله علي خامنئي.

وأوردت الصحف إن البوليس وعصابات الفيجيل قاموا بإيقاف العديد من المتظاهرين من الحشد الذي كان يعد عدة آلاف وتم إيقاف العشرات والزج بهم في سيارات وعربات البوليس التي ما انفكت تتدفق على المقاطعات.

وتأكيداً على القمع المنظم الذي يتعرض له عمال إيران فقد تم حظر الاتحاد الذي يمثل عمال الحافلات في طهران عقب الثورة الإسلامية التي قامت في العام ١٩٧٩، ثم أعيد إحياءه في العام ٢٠٠٤ لكنه ما يزال غير معترف به قانونياً. في ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٥، أُلقت الشرطة القبض على ١٢ من قادة الاتحاد في منازلهم، وقُبض على مزيد من أعضائه في ٢٥ كانون الأول من العام نفسه. وقد استدعي سبعة أعضاء في الاتحاد للمثول أمام المحكمة الثورية في طهران في ١ كانون الثاني ٢٠٠٦ لمواجهة تهم تتعلق بالإخلال بالنظام العام.

وفي ٧ كانون الثاني ٢٠٠٦، ورد أنه تم اعتقال خمسة سائقين عندما نفذ عمال شركة الحافلات إضراباً آخر.

في ٢٠٠٥ أيضاً، أصدرت السلطات الإيرانية حكماً بالسجن على علي محمود صالح، أحد قياديي عمال المخازن في سقز بالسجن ٥ سنوات والنفي إلى منطقة قروه. وأصدرت حكماً بالسجن على علي حسيني لثلاث سنوات. وعلى كل من برهان ديوارگه ومحمد عبدي بور ومحسن حكيمي بالسجن سنتين، كما أصدرت بحقهم أحكاماً ثقيلة وجائرة.

في العام ٢٠٠٦ بدأت الاعتقالات بعد أن دعت اللجنة التنفيذية لاتحاد عمال شركة حافلات طهران والضواحي والذي يمثل العمال الذين تستخدمهم الشركة الموحدة لحافلات طهران (شركة الواحد)، إلى إضراب في ٢٨ كانون الثاني دعماً لمطالب عمالية مختلفة. وهي تشمل الإفراج عن زعيم الاتحاد منصور أوسانلو المعتقل بدون تهمة أو محاكمة منذ ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٥، والعمل بمبدأ التفاوض الجماعي ومبادرة شركة الحافلات التي تديرها السلطة المحلية في طهران إلى زيادة أجورهم.

وقد وُزعت المنشورات التي أعلنت الإضراب على نطاق واسع في طهران في كانون الثاني ٢٠٠٦ واعتُقل أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد وهو حسيني تبر لمدة أربع ساعات تقريباً بينما كان يساعد في توزيعها. وفي اليوم التالي، استدعي ستة أعضاء آخرين في اللجنة التنفيذية للاتحاد هم - إبراهيم مددي ومنصور حياة غيبي وسيد داوود رضوي وسعيد ترابيان وعلي زاد حسين وغلام رضا ميرزاعي - للمثول أمام النيابة العامة في طهران. ولما

منذ ميلادها في نهاية القرن التاسع عشر وحتى الآن شهدت التحركات العمالية في مصر محطات رئيسية كانت تنبئ بانتقال الحركة من مرحلة إلى مرحلة جديدة.

إضرابات العمال في مصر: مرحلة جديدة للحركة العمالية

الاحتجاجات العمالية ما بعد يوليو ١٩٥٢ كانت الاعتصام العمالي في مكان العمل مع استمرار عملية الإنتاج. أما الاستثناءات فكانت قليلة مثل إضراب سائقي سكة الحديد في ١٩٨٦ وإضراب سائقي النقل العام في عام ١٩٧٦. ارتبط ذلك بثقافة يوليو (ملكية الشعب، وعلاقة الإنتاج بالأمن القومي ودعم المجهود العربي) الذي جعل الإضراب يبدو كعمل معاد للوطنية ويقترّب من الخيانة العظمى.

عاصفة التكيف الهيكلي والخصخصة التي ضربت الأوضاع العمالية المستقرة في مصر أزالَت معها الكثير من الأوهام التي سيطرت على الحركة العمالية على مدى عقود واتخذت هذه الحركة طريقة الإضراب للمطالبة بحقوقها وليس الاعتصام، وهو ما يعني استخدام العمال للضغط الاقتصادي وموقعهم من علاقات الإنتاج، مما يفتح إمكانية أكبر لاكتشاف الطبقة العاملة لنفسها وثقلها الاقتصادي والسياسي. استبدال الطبقة العاملة سلاح الاعتصام بسلاح الإضراب في الاحتجاج خطوة كبيرة في وعي الطبقة العاملة الجماعي.

ولكن ليس هذا هو التطور الوحيد الذي ظهر في الحركة العمالية. فطول فترات الإضرابات نسبياً كان ظاهرة ملموسة في الإضرابات الأخيرة. غالباً، لم يكن الاعتصام أو الإضراب العمالي يستمر سوى ليوم واحد أو اثنين ثم ينتهي بتدخل الأمن وفرضه بالقوة. الإضرابات الأخيرة شهدت تغيراً واضحاً. فإضراب المحلة استمر ثلاثة أيام وانتهى بتنفيذ مطالب العمال دون تدخل عنيف من الأمن. الإضرابات التي تلت استمرت لأيام وأسابيع أيضاً. طول مدة الإضراب خلق أمرين هامين. الأول هو توسع تأثير الإضراب وأصداءه الإعلامية والذي كان غير متوفر في مدد الإضرابات القصيرة والتي ما أن تعلم بها وسائل الإعلام والقوى المهتمة بالحركة العمالية حتى تكون قد انتهت.

الأمر الثاني والأهم هو أن طول مدة الإضراب تخلق تنظيمياً داخلياً للحياة العمالية في الإضراب، فوجود آلاف العمال في نفس المكان لأيام متتالية يفرض توفير آليات للإعاشة وتنظيم الحياة الداخلية وتقسيم واسع النطاق للعمل بينهم، من مثل التفاوض، حماية المنشأة، توفير الطعام، التناوب على التواجد في الإضراب... مما أدى إلى تطور الإمكانيات التنظيمية للحركة العمالية سريعاً كلما زادت مدة الإضراب.

استخدام الإضراب وليس فقط الاعتصام وطول مدة الإضراب هما من أهم الخصائص التي ميّزت الإضرابات العمالية الأخيرة في مصر والتي تجعلنا نعتبرها بداية لمرحلة جديدة. وهناك مظهر آخر ميز هذه الموجة وهو انتهاءها جميعاً سليمة من دون أي حسم عنيف من قبل السلطة، هذا بالإضافة إلى الاستجابة إلى أغلب المطالب التي رفعتها، الأمر الذي زاد من

أولى هذه المحطات كان إضراب لفافي السجائر عام ١٨٩٩ والذي اعتبره المؤرخون ميلاداً للحركة

مصطفى البسيوني القاهرة

العمالية في مصر، وإضرابات النسيج في الثلاثينات والتي طورت الوعي النقابي والتنظيمي للحركة العمالية واعتبرت مقدمة لأربعينيات قوية على صعيد الحركة العمالية. وإضراب عمال كفر الدوار الذي شكل قمعه بطريقة دموية من قبل ضباط يوليو حداً لتطور الحركة العمالية. ثم إضرابات عمال حلوان عم ١٩٦٨ احتجاجاً على هزيمة يوليو ١٩٦٧ والتي اعتبرت الميلاد الثاني للحركة العمالية وموجة السبعينات التي مهدت لانتفاضة الخبز في يناير/كانون الثاني ١٩٧٧. أما مرحلة الثمانينات، فقد شهدت احتجاجات عمالية جماهيرية في قطاع النسيج في المحلة وكفر الدوار والإسكندرية وشبرا والسكة الحديد والحديد والصلب وغيرها والتي قابلها النظام بعنف دموي وصل إلى حد إطلاق الرصاص على العمال المضربين.

انتهاء مرحلة الثمانينات كانت إيذاناً بمرحلة هدوء نسبي رافق التسعينات الذي صاحب وضع سياسات التكيف الهيكلي التي نظمت إخراج العمال على المعاش المبكر وخصخصة الشركات، الأمر الذي أثر بشدة على الحركة العمالية. لم تكن مرحلة التسعينات خصبة جداً بالتحركات العمالية، فهي لم تشهد سوى اعتصام كفر الدوار عام ١٩٩٤ والذي تم قمعه بهمجية وعنف.

هذا الاستعراض السريع والموجز جداً لمحطات رئيسية في الحركة العمالية المصرية، ضروري لمعرفة لماذا تعتبر موجة الإضرابات العمالية التي انطلقت في مصر مؤخراً بداية مرحلة جديدة في الحركة العمالية المصرية.

إضراب عمال غزل المحلة في ٧ ديسمبر ٢٠٠٦، كان بداية لأقوى وأوسع إضرابات عمالية شهدتها مصر منذ نصف قرن. فعلى مدى ستة أشهر بلغ عدد العمال الذين أضربوا عن العمل ورفعوا مطالب واستطاعوا تنفيذ أغلبها أكثر من ٢٠٠ ألف عامل وهو رقم هائل في بلد يحكمه قانون الطوارئ منذ أكثر من ربع قرن، ويقيد قانون العمل فيه حق الإضراب ويفرض على العمال تنظيم نقابي واحد موال للدولة. ولكن، ليس حجم الإضرابات وجماهيرها واتساعها لتشمل أغلب القطاعات والمحافظات في مصر هو فقط ما يجعلنا نعتبرها بداية مرحلة جديدة في الحركة العمالية المصرية. فتأصل خصائص الإضرابات العمالية التي انطلقت ابتداءً من ٧ ديسمبر/كانون الأول يجعلنا نرى أكثر من ملمح جديد للحركة.

على مدى عقود طويلة اعتمدت الحركة العمالية في مصر على الاعتصام للتعبير عن احتجاجها ورفع مطالبها وليس الإضراب عن العمل. فأغلب

الطبقة العاملة في دولة الإمارات (٢)

عصام حمبوز

يعاني الكثير من العمّال - خاصة عمّال البناء والإنشاء - من صعوبات حتى قبل وصولهم إلى دولة الإمارات. فكثير منهم يضطر إلى دفع مبالغ كبيرة لشركات التوظيف للحصول على عمل. تقدّر هيومن رايتس ووتش أن العامل يدفع ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ دولار لاستصدار عقد العمل (١). و ذلك رغم أنّ هناك قراراً رسمياً يحظر على وكالات التوظيف المحلية أخذ أية رسوم من العمّال.

بالمقابل، يتراوح أجر العامل بين ١٠٦ و ٢٥٠ دولار شهرياً (أي بمعدل ١٧٥ دولار شهرياً) (٢). وهو مبلغ جد زهيد بالمقارنة إلى متوسط دخل الفرد في الإمارات (٢١٠٦ دولار شهرياً). إضافة إلى ذلك، يرسل أغلبية العمّال جزءاً كبيراً من رواتبهم إلى عائلاتهم في بلدانهم (حيث يقدر إجمالي التحويلات المالية من منطقة الخليج ١٦٧ مليار دولار بالسنة (٣)) وكذلك لسد قروض إستدانوها لدفع تكاليف وكالات التوظيف.

أما بالنسبة لظروف السكن والعمل، فحدّث ولا حرج. مساكن العمّال تأتي أعداداً كبيرة منهم في مساحات ضيقة، نقص في مياه الإستحمام والطهي، انقطاع في الكهرباء، انتظار حافلات العمّال لفترات طويلة. وقد تسببت سوء أحوال السكن بالعديد من الاعتصامات والمظاهرات العمالية. بالإضافة إلى ذلك، قررت بلدية الشارقة منع دخول باصات العمّال بعض مناطقها (٤) ممّا اضطر بالعمّال الذين يقطنون الشارقة المشي من مواقع عملهم في دبي إلى سكنهم في الشارقة!

ظروف العمل أسوأ. فبالإضافة إلى طبيعة العمل الخطرة، خاصة قطاع المباني المرتفعة والأبراج، هناك درجات الحرارة المرتفعة التي أوقعت ٨٢ مصاب وحالتي وفاة بصفوف العمّال قبل نهاية شهر ٢٠٠٧/٦ (٥). وقد تمّ إصدار قرار بوقف العمل من الساعة ١٢:٣٠ ظهراً وحتى الساعة ٢ بعد الظهر ابتداءً من ٧/١ وحتى ٨/٣١. وذلك لجميع الأعمال الخارجية.

أما بالنسبة لحالات الوفاة خلال العمل، فالأرقام الرسمية - وهي شحيحة - تتحدث عن ٣٤ حالة وفاة بصفوف العمّال في دبي وحدها عام ٢٠٠٤، و ٣٩ حالة وفاة عام ٢٠٠٥ (٦). وهناك تقارير أخرى غير رسمية تتحدث عن أضعاف هذا الرقم. لكن قلة الإحصاءات وشح الإعلان الرسمي يترك المجال مفتوحاً أمام التأويل.

في بلد يحوي أكثر من ٢٤٠ ألف شركة وموقع عمل، قام بالتفتيش ١٤٠ مفتش فقط من وزارة العمل عام ٢٠٠٦ (٧). وحديثاً، قامت وزارة العمل برفع العدد إلى ٣٧٠ مفتش لمراقبة أكثر من ٢٧ ألف موقع إنشائي في أرجاء الإمارات (٨).

نتيجة للاعتصامات والمظاهرات العمالية المتتالية خلال العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، شكّلت الحكومة في دبي هيئتين خاصتين هما: اللجنة الدائمة لشؤون العمال وإدارة حقوق الإنسان في شرطة دبي. وقد نظرتا في عشرات الآلاف من النزاعات بين العمال وأصحاب العمل.

رغم ذلك، تذكر هيومن رايتس ووتش أنها عجزت أن تجد ولو حالة واحدة تمّ فيها إيقاع عقوبة على أرباب العمل. ■

* صاحب مدونة "عمّال الإمارات": <http://uaelabors.blogspot.com>

١- هيومن رايتس ووتش، "بناء الأبراج و خداع العمّال"، ١١/٢٠٠٦

٢- السابق

٣- بحسب تقارير صادرة عن البنك الدولي

٤- Gulf News. "Sharjah ban on worker buses in city criticized"، ٨/٦/٢٠٠٧

٥- Gulf News. "Midday break violators will be named and shamed - minister"، ١/٧/٢٠٠٧

٦- Gulf News. Facts and Figures. ٢٩/٤/٢٠٠٦

٧- راجع/ي (١)

٨- راجع/ي (٥)

ثقة العمال في الحركة. فالعنف الشديد الذي استخدمته الدولة ضد احتجاجات العمال طوال الثمانينات شكل رادعاً أمام الحركة العمالية لفترة طويلة. وتراجع الدولة عن استخدام العنف ضد العمال أزال الكثير من المخاوف التي أحاطت بحق الإضراب.

طبعاً، لم يكن تردد الدولة في استخدام العنف ناتجاً عن تحول ديمقراطي للنظام السياسي، ولكن الحالة السياسية العامة التي يمر بها المجتمع المصري والتي لا تخلو من الاحتقان والغضب المكتوم والخوف من التشهير على المستوى الدولي شكّلا غطاء للحركة العمالية.

المطالب العمالية التي رفعها العمال لم تختلف عن سابقتها. فهي ارتبطت أغلبها بالأجور المتغيرة وظروف العمل وعواقب سياسات الخصخصة. ولكن النتائج التي تحققت حملت أفتقاً أوسع للحركة العمالية. فبعد إضراب غزل المحلة وغزل كفر الدوار مثلاً قررت الدولة تخصيص حصة من حصيد بيع بنك الإسكندرية لإسقاط ديون شركات الغزل والنسيج وتحسين شروط العاملين بها، وهي المرة الأولى التي تتوجه بها حصة من حصيد الخصخصة لمصلحة اجتماعية.

وخلال شهر يوليو/تموز قررت الدولة إعادة النظر في الحد الأدنى للأجور المعمول به في مصر الذي لم يعاد النظر به منذ ربع قرن ليتمشى مع الأسعار الجارية. ورغم أن المقترحات المقدمة الآن لم ترق لتلبية احتياجات العمال إلا أن مجرد فتح موضوع الحد الأدنى للأجور والنظر في رفعه هو من أهم نتائج الحركة العمالية.

مرحلة جديدة للحركة العمالية في مصر تعيد من خلالها الطبقة العامة اكتشاف نفسها وإمكانياتها وتطورها وتضع نفسها كمعطى رئيسي على خريطة الأزمة السياسية في مصر ويبقى على المناضلين الثوريين مهمة التفاعل الخلاق مع الحركة العمالية والتعلم منها والبناء من خلالها. ■

نعم، نناضل من أجل الاشتراكية

الأخضر القرمطي

التقدمية، وأصبح الحزب "الطليعي" "الثوري" "الديمقراطي" مجرد حفنة من رجال الأمن المخابراتيين "المجاهدين" و"الملتزمين" بمحاربة الخونة والمرتدين و"المترجمين" والمغامرين أو الانتهازيين أو اليمينيين الإصلاحيين الليبراليين أو الزمر اليسارية المتطرفة المارقة عميلة الصهيونية والدعاية اليهودية ووكالات المخابرات الغربية...

ما قدمناه أعلاه ليس سوى صورة ملخصة جداً من تجارب حملت لواء الاشتراكية ودافعت عن مصالح العمال والفلاحين وعن حق تقرير المصير. إنها صورة قاتمة جداً لن نتفاجأ بما خلفته بعد سقوطها من ظهور حركات عدمية وظلاميات دينية وشوفينية وفاشية عصرية و"ما بعد-حداثة" استولت على وعي وتطلعات الجماهير والفئات الشعبية وخذرتها بشعارات جديدة تنتج حروباً ذات مستقبل وأهداف مجهولة، تعيد إنتاج أفكار ورؤى وأساطير واهمة تعيش جنباً إلى جنب مع آخر تقنيات العصر في الاتصالات والصناعات والخدمات، في عصر يعيش استقطاباً طبقياً حاداً وتقسيماً دولياً جديداً للعمل يعيد إحياء نظريات مالتوسية تنتظر مخلصها الآخروي.

ولكن، وفي ظل هذا الواقع المرهق ما زال هناك مجال للحديث عن بديل إنساني عالمي اشتراكي؟ هل هناك نتيجة للنضالات التي يقوم بها مئات الآلاف من المناضلين حول العالم من أجل هذا البديل؟ أم أن كل النضالات ستذهب سدى لتتألم في أروقة البيروقراطية والدولة المستبدة للقرن الحادي والعشرين؟ أليس من الأجدي لنا كاشتراكيين أن نكون "واقعيين" بعض الشيء ونتخلى ولو مؤقتاً عن مشروعنا باعتبار أن الظروف الموضوعية غير مؤاتية لطرح الاشتراكية كحل، وبالتالي علينا وضع الاشتراكية في خانة الأحلام والمشاريع الطوباوية والنضال

بعملية الاستغلال الداخلي عبر أجهزتها القمعية من عسكرية وإعلامية وإيديولوجية على طريقة الدولة الرأسمالية الحديثة - البريئة بالظاهر لأنها فوق الطبقات والمصالح الشخصية والطبقية لأنها الدولة الوطنية حامية المواطن بحياته وملكيته الخاصة.

الخلاصة، لن نناضل من أجل اشتراكية على النموذج الناصري أو البعثي أو الصيني أو السوفياتي أو الإسلامي (رغم الإنجازات العديدة والكبيرة لهذه النماذج) لأن هذه النماذج وبعيداً عن نوايا مناضليها وشهدائها (فالحجيم مبلط بالنوايا الطيبة) لم تستطع أو ربما لم ترد، بحكم تركيبة الفئات الاجتماعية التي حملت مشروعها، أن تقيم المجتمع (ولا أقول النظام أو الدولة) الإنساني حيث يتشارك الجميع في الإنتاج وفي عملية التوزيع العادلة. لا بل إنها أفضت في نهاية الأمر إلى ظهور عدد من الجلادين والمستبدين قمعوا شعوبهم والفئات التي يفترض أن يملئوها أو استعاضوا عن القمع بالسرقات وتوظيف أموالهم في مشاريع رأسمالية خارجية باسم الثورة والالتزام الطبقي والحرية والوحدة والصراع الوطني إلى ما هنالك من لائحة الشعارات التي شوه مضمونها وجعل الجماهير تنظر بعين الريبة إلى كل من سيرفعها لاحقاً.

وبدل إلغاء الفروقات الطبقيّة (على الأقل) ظهرت طبقات جديدة أنتجت استقطاباً مفرعاً، وبدل الأممية الاشتراكية (أو حتى الوحدة القومية الواسعة) ظهرت القومية الضيقة والانعزالية والقومية والإلحاق القسري والدفاع عن الوطن (تلك الأكذوبة الطنانة)، وبجحة مقاومة (ثم مناهضة ثم ممانعة ثم... مهاندة ثم استسلام طوعي "واقعي" و "ضروري") الامبريالية والاستعمار والاستكبار العالمي الشيطاني تم زج الألوف من المذبذبين قسراً في أقبية غوانتانامو وأبو غريب الأنظمة

لا يمكن الحديث/النضال عن/ضد مناهضة الرأسمالية والامبريالية ومخلفاتها على الصعيد المحلي والأممي من دون طرح برنامج بديل يقطع مع النموذج الاقتصادي والسياسي الحالي الذي يسم العصر (أي الرأسمالي بأشكاله المتعددة). وإن كنا لا نريد الدخول في نوع من الثنائية الجامدة لكننا لا نستطيع كاشتراكيين وماركسيين أو يساريين ثوريين عموماً إلا أن نجد في الحل الاشتراكي بديلاً عن البناء الرأسمالي المعاصر.

فهل يعني كلامي هذا أن الحل محصور في الاشتراكية كبديل إنساني معاصر؟ الجواب يحتمل النقيضين؛ لا ونعم.

لا، ليس الحل في الاشتراكية إذا اعتبرنا الاشتراكية مجرد عمليات تأمين اقتصادي على الطريقة السوفياتية والفاشية والقومية والرأسمالية حتى. فما أثبتته التجارب التاريخية وبالأخص في الأنظمة التي حملت لواء الاشتراكية أن التأميم، أي جعل الملكيات الصناعية الكبيرة والأراضي الزراعية الواسعة والمصالح الخدمانية والمؤسسات التربوية والثقافية ملكاً للدولة، لن يفضي إلى نوع من الاشتراكية تزيل الاستغلال وتضع الأساس المادي والمعنوي لعملية إلغاء الفروقات الطبقيّة، بل إلغاء الطبقات. التجارب تلك أنتجت مرة أخرى فئات اجتماعية جديدة مرتبطة بالدولة وبأجهزتها الرسمية ومن بينها الحزب الذي يقوم بعملية نهب واستغلال جديد للفئات التي من المفترض أن تشتترك في العمل وفي المردود بشكل عادل.

لن تكون الاشتراكية بديلاً إنسانياً نطمح له إذا أعادت صناعة دولة مهيمنة على كل أوجه الحياة باعتبار أن الدولة هي القادرة على إحداث التغيير المطلوب في البناء الاجتماعي. هذا سيعيدنا إلى نموذج عبادة الدولة على الطريقة القومية وإلى سيرورة تحكم الدولة بطريقة غير مباشرة



(دييغو ريفيرا)

التوقف، وديالكيتك الحياة لا بد أن يُخرج من أحشاء الرأسمالية و يحضر قبرها، كما خرجت الرأسمالية من أحشاء الإقطاعية. والنظرة هذه ليست حتمية اقتصادية أو غيبية بل هي إمكانية موجودة دائماً في انتظار من يخرجها إلى حيز الوجود المتحقق إذا تسلح بالنظرة النقدية والثورية المتجددة والمتماشية مع تطلبات ومشاكل العصر.

الاشتراكية الإنسانية التي نبغي تحقيقها ليست عقيدة أو ديناً أرضياً محفوظاً في نصوص مقدسة وضعها منظرون وملهمون، وليست بحاجة إلى التطبيق على طريقة كن فيكن، بل هي تنشأ وتتبدل و"تتربل" يومياً بفاعلية إنسانية واعية ونقدية علمية، في ضوء المستجدات والتجارب والتراكمات التاريخية الجديدة.

إن التاريخ لن يضع جانباً إيجابيات الاشتراكية وقيمها وأهدافها التي ناضل الملايين من أجلها، ولكنه من جهة أخرى لن يعيد إنتاج ما يسيء لها. فهو سيشهد تنوعات وتبدلات في مسار التطبيق الاشتراكي، وقد يشهد سقوطات، فالضامين الاشتراكية لا بد أن تختلف مع اختلاف الزمان والمكان.

من هنا فالاشتراكية الجديدة لعصرنا الحالي ستهل من إيجابيات التجارب المنهارة كما ستستفيد من كل ما طورته البشرية من آليات في الممارسات السياسية والاقتصادية الأكثر ديمقراطية وحرية (عودة إلى مفاهيم الديمقراطية المباشرة القاعدية - الإدارة الذاتية للمؤسسات المنتجة كما في التجارب الاشتراكية في أميركا اللاتينية وأوروبا الغربية - العودة إلى مفهوم السوفيات كصيغة لسلطة بديلة - التعاون مع منظمات حقوق الإنسان والبيئة وحركات مناهضة العنصرية والتمييز...).

إن التجارب الاشتراكية التي تقوم الآن والتي ستقوم في المستقبل بجهود الملايين إن كان لها أن تستمر عليها أن ترمي في مزبلة التاريخ صيغ أساءت لتاريخها: الحزب الواحد القائد، الدولة التسلطية، البيروقراطية، قمع الحريات الفردية، منع الرأي المغاير والمختلف، تشويه حقوق الإنسان، عبادة الشخصية مقابل قمع الفردية لتذويبها في الجماعة....

إن ترق الملايين من البشر حول العالم لبناء الاشتراكية الإنسانية الأممية هو ما سيجعلنا في لبنان والوطن العربي وفي كل أنحاء العالم نستبشر خيراً في أن الاشتراكية ستعود، وبالطبع لن تكون نسخة على اشتراكية القرن العشرين. ■

حالياً من أجل رأسمالية أكثر عدالة أو من أجل مشاريع أخرى تطرح نفسها كبديل (كالمشروع الإسلامي)؟
لن أكون متطرفاً أو حالمًا إذا اعتبرت أن المجال ما زال مفتوحاً أمام المشروع الاشتراكي كحل أكثر من ممكن ومن ضروري. ودفاعي عن الاشتراكية يستند إلى الحجج التالية:

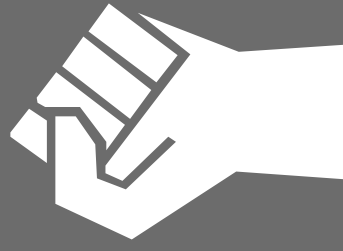
١ - إن الاشتراكية بما تعنيه من قيم وبرامج مؤسسة على إلغاء الطبقات والفروقات والتمييزات الاجتماعية والسياسية وبما تعنيه من مناهضة العنصرية القومية والجنسية، ما زالت رغم الهجمات الليبرالية الاقتصادية والأصوليات الدينية تلاقى صدى واسعاً حول العالم ولو تلونت بإيديولوجيات ذات طابع قومي أو ديني تحرري. إن حلم التوزيع العادل للثروات والتشارك بإنتاج السلع والتمتع بخيرات الأرض بشكل عادل، والاختيار الحر للوظيفة ورسم مستقبل أفضل على الصعيد الفردي والجماعي والتفتح الإبداعي للملكات الفنية والفكرية للإنسان ما زال أملاً وهدفاً للأكثرية الساحقة من أبناء البشر، بالأخص بعد التجارب الفاشلة التي أنتجتها الرأسمالية وسياسات البنك الدولي وبعض فشل مشاريع الإسلام السياسي.

٢ - التحولات المستمرة في عدد من دول العالم للسير في طريق الاشتراكية الإنسانية الجديدة، كالذي نشاهده في أميركا اللاتينية بالأخص (حيث عاد غيفارا من جديد) وفي نيبال وبعض الدول الآسيوية، كرد لا بد منه على الأزمات التي ولدتها الرأسمالية والأمبريالية في هذه البلدان. بالإضافة إلى ظهور حركات اشتراكية وشيوعية ويسارية في أوروبا الغربية بدأت تطرح نفسها كطموح بديل بوجه الرأسمالية المتعولة.

٣ - الحركة الدولية المناهضة للعولمة الرأسمالية والتي أصبحت تستقطب الملايين من البشر حول العالم، ورغم ما يعترى هذه الحركة الأممية من نواقص في طرح البرامج وأساليب النضال، إلا أنها تشكل حالة جديدة أممية عابرة للقوميات والأعراق والأديان والانتماءات الفكرية تنصهر في سبيل النضال ضد لا إنسانية الرأسمالية أينما وجدت وضد ما تنتهجه من سلب واستغلال وقمع ودمار بيئي خطير.

٤ - إن الاشتراكية كتجربة إنسانية مجتمعية متنوع ولا تزول. لقد سقطت تجربة اشتراكية في قرن معين، ولكن التاريخ لن يعيد نفسه فهو لا يعرف

يوميات سياسية



١٦ - ١٧ - ١٨ آب ٢٠٠٧

مسرح دوّار الشمس - مستديرة الطيونة

التجمع اليساري من اجل التغيير

● الخميس ١٦ آب ٢٠٠٧ | ٥:٣٠ مساءً - ٧:٣٠ مساءً

وضع النقابات والحركة العمالية في لبنان
حنّا غريب (نقابة المعلمين) || فرح قبيسي (الجامعة اليسوعية - الاضرابات في مصر)
|| برناديت ضو (العمل النقابي في المؤسسات الغير حكومية)

● الجمعة ١٧ آب ٢٠٠٧ | ٥:٣٠ مساءً - ٧:٣٠ مساءً (الجلسة الافتتاحية)

العنصرية في لبنان وكيفية مناهضتها
وليد طه يتكلم عن وضع اللاجئين الفلسطينيين || جورج قزّي يتكلم عن العنصرية تجاه المثليين

■ حفل فني تحييه فرقة "كتيبة رقم ٥"
لا للعنصرية - كامل الحقوق المدنية والسياسية
لللاجئين الفلسطينيين في لبنان
الجمعة ١٧ آب ٢٠٠٧ - الساعة ٨:٣٠ مساءً || مسرح دوّار الشمس

● السبت ١٨ آب ٢٠٠٧ | ١١:٠٠ صباحاً - ١٢:٣٠ صباحاً:

فلسطين وطرح الدولة العلمانية الديمقراطية الموحّدة
ظافر الخطيب، رئيس جمعية ناشط الفلسطينيين || محمد قريوتي
عن التجمع اليساري من اجل التغيير

● السبت ١٨ آب ٢٠٠٧ | ٣:٠٠ بعد الظهر - ٤:٣٠ بعد الظهر:

الطائفية والدولة
كرم كرم باحث لبناني سوف يتكلم عن دور المجتمع المدني || رشاد شمعون
عن التجمع اليساري من اجل التغيير || غادة ابو مراد عن تيار المجتمع المدني

● السبت ١٨ آب ٢٠٠٧ | ٥:٣٠ بعد الظهر - ٧:٣٠ مساءً: (الجلسة الختامية)

الحركات الاسلامية واقعتها وتحدياتها
احمد القصص عن حزب التحرير || متكلم عن حزب الله
باسم شيت عن التجمع اليساري من اجل التغيير

■ عرض فيلم: "نعش الذاكرة" لكريستيان غازي

يليه نقاش مع المخرج، السبت ١٨ آب ٢٠٠٧
الساعة ٨:٠٠ مساءً || مسرح دوّار الشمس

www.tymat.org

+961 3 670783

+961 3 647605

info@tymat.org

